جامعة قاصدي مرباح- ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم المالية والمحاسبية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر اكاديمي

الميدان: العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية

قسم: علوم المالية والمحاسبية

تخصص: محاسبة وتدقيق

من إعداد الطالبة : يسرى قادري

بعنوان

دور المراجعة الداخلية في تقييم نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية – ورقلة –

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:.../..../2020

أمام اللجنة المكونة من السادة:

د/	(أستاذ محاضر –جامعة قاصدي مرباح ورقلة)	رئيسا
د/ عبد الحق بوقفة	(أستاذ محاضر (أ)–جامعة قاصدي مرباح ورقلة)	مشرفا
د/	(أستاذ محاضر –جامعة قاصدي مرباح ورقلة)	مناقشا

السنة الجامعية:2020/2019

جامعة قاصدي مرباح- ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم المالية والمحاسبية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر اكاديمي
الميدان: العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية
قسم: علوم المالية والمحاسبية
تخصص: محاسبة وتدقيق

من إعداد الطالبة : يسرى قادري

بعنوان

دور المراجعة الداخلية في تقييم نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية – ورقلة –

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:.../..../2020

أمام اللجنة المكونة من السادة:

د/	(أستاذ محاضر –جامعة قاصدي مرباح ورقلة)	رئيسا
د/ عبد الحق بوقفة	(أستاذ محاضر (أ)–جامعة قاصدي مرباح ورقلة)	مشرفا
د/	(أستاذ محاضر –جامعة قاصدي مرباح ورقلة)	مناقشا

السنة الجامعية:2020/2019

الاهـــــــــــــــــــــــداء

أهدي ثمرة جهدي، بعد الحمد لله سبحانه و تعالى، لوالدي العزيز الذي رباني على الأخلاق الفاضلة وشملني بحبه وعطائه.

والى والدتي زهرة ونور حياتي، التي أنارت لي بحبها درب حياتي، وانتظرت نجاحي طويلا وكانت الدافع الأساسي في استمراري.

الى أختي ياسمين واخوتي وسندي في الحياة.

الى كل الأهل والأقارب وأخص بالذكر خالي العزيز.

الى الذي كان له الفضل في اتمام هذا العمل الأستاذ الدكتور بوقفة عبد الحق.

الى الذين كانوا عونا لي في عملي هذا ونورا يضيء الظلمة التي كانت تقف أحيانا في طريقي.

الى كل صديقاتي وأصدقائي الذين لازموني في مشوار الدراسة

روفيا، الينا, دلال, خالد, زياد ورضوان.

يسرى

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي وفقني وأمدني من القوة وسعة ومثابرة لانجاز هذا العمل.

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير الى كل من لم يبخل علي بنصائحه وارشاداته وتوجيهاته من أجل اتمام هذا العمل سواء من قريب او بعيد، وأخص بالذكر المشرف الأستاذ الدكتور بوقفة عبد الحق على توجيهاته ونصائحه القيمة وحرصه الدائم على اتمام هذا العمل.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير الى كل أساتذتي في مراحل الدراسة والى من أعانني و أرشدني.

واخيرا لا يفوتني أن أشكر الأساتذة الأفاضلة " لجنة المناقشة " على صبرهم وتحملهم قراءة هذه المذكرة وعلى ما سوف يقدمونه من توجيهات.

" وجزاكم الله خيرا "

ملخص

تهدف هذه الدراسة الى توضيح دور المراجعة الداخلية في تقييم نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة واظهار دور المراجعة الداخلية من خلال عمل المراجع الداخلي في تقييم وتحسين نظام الرقابة الداخلية، وهذا من خلال الاجابة على الاشكالية الرئيسية التالية : **ماهو دور المراجعة الداخلية في تقييم نظام الرقابة الداخلية ؟** حيث تم اختيار مؤسسة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بورقلة والاعتماد على مجموعة من المراجع الخاصة بالموضوع واستخدام بعض أدوات البحث المتمثلة في المقابلة الشخصية والملاحظة وقائمة الاستقصاء، ومن أهم النتائج المتوصل اليها : ان المراجعة الداخلية من أهم الوظائف في المؤسسة بحيث تستعملها هذه الأخيرة من أجل مراقبة مختلف أنشطتها وتقييم نظام الرقابة الداخلية عن طريق اكتشاف نقاط القوة والضعف وتنبيه الادارة بما قد تواجهه من مخاطر مستقبلية وتقديم التوصيات اللازمة لمعالجة ذلك.

الكلمات المفتاحية : المراجعة الداخلية، المراجع الداخلي، نظام الرقابة الداخلية.

Abstract:

This study seeks to clarify the role of the Internal Audit in evaluating the Internal Control System in the institution، and to highlight the role of the Internal Audit through the work of the Internal Auditor in evaluating and improving the internal control system، and that is by answering the following research question: **What is the role of the Internal Audit in evaluating the Internal Control System?** The banking institution of the Agricultural and Rural Development (BADR) of Ouargla was chosen for this research، along with a set of references on the subject، and some research methods in the form of personal interviews، observations، surveys.The main points this study has concluded are: The Internal Audit is one of the most important functions in the institution because it is used to observe its different activities and also to evaluate the Internal Control System by discovering the strengths and weaknesses and alert the management of any potential future risks that it might face، and provide the necessary recommendations to fix them.

Keywords: Internal Audim، Internal Auditor, Internal Control System**.**

قائمة المحتويات

الإهداء	I
الشكر	II
الملخص	III
قائمة المحتويات	IV
قائمة الجداول	V
قائمة الأشكال	V
قائمة الملاحق	VI
مقدمة	ب
الفصل الأول: الاطار النظري للمراجعة الداخلية ونظام الرقابة الداخلية	
تمهيد	2
المبحث الأول: مفاهيم حول المراجعة الداخلية ونظام الرقابة الداخلية	3
المبحث الثاني : الدراسات السابقة	19
خلاصة الفصل	23
الفصل الثاني : دور المراجعة الداخلية في تقييم نظام الرقابة الداخلية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية – ورقلة –	
تمهيد	25
المبحث الأول : الطريقة والأدوات	26
المبحث الثاني : تحليل ومناقشة نتائج الدراسة	34
خلاصة الفصل	41
خاتمة	43
المراجع	46
الملاحق	49
الفهرس	54

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(01)	رموز خرائط التدفق	18
(02)	قائمة استقصاء خاصة بالعمليات والاجراءات الداخلية والمحاسبية	37

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(01)	أهداف الرقابة الداخلية	13
(02)	الوكالات التابعة للمديرية الجهوية بورقلة	31
(03)	الهيكل التنظيمي لوكالة BADR بورقلة	32
(04)	عملية المراجعة الداخلية في المديرية	34

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
(01)	الوكالات التابعة للمديرية الجهوية بورقلة	**49**
(02)	الهيكل التنظيمي لوكالة BADR بورقلة	**50**
(03)	تقرير المفتشية الجهوية للتدقيق لبك الفلاحة و التنمية الريفية	**51**
(04)	نموذج لمنح قرض ANSEJ	**53**

المقدمـــــــة

أ – توطئة :

شهد العالم خلال القرن الماضي تحولات سياسية واجتماعية وخاصة الاقتصادية، حيث انعكس هذا التحول على حجم المؤسسات الاقتصادية التي أصبحت تتميز بكبرها وتوسع نشاطها وتعقد وظائفها وتشابكها. أدى هذا الى العديد من المشاكل التي ظهرت في المؤسسات من تلاعبات وافلاس العديد منها، هذا راجع الى نقص الممارسات والاجراءات الادارية والتنظيم والرقابة الفعالة في الانظمة الداخلية.

مما زاد اهتمام المؤسسات بالمراجعة الداخلية باعتبارها أحد أهم هذه الاجراءات والتي يتم من خلالها فحص وتقييم كفاءة الاجراءات الأخرى، وتهدف أيضا الى مراجعة العمليات المالية والمحاسبية وغيرها من العمليات لخدمة الادارة من خلال متابعة مدى فعالية الأدوات الرقابية المستخدمة، وهدفها الأساسي هو المحافظة على أصول وأموال المؤسسة.

يقوم بعملية المراجعة شخص يطلق عليه " المراجع الداخلي " الذي يقوم بتولي مهمة تقييم نظام الرقابة الداخلية لكونها تقع تحت مسؤوليته، اضافة الى مدى الالتزام بالسياسات واللوائح والقوانين والعملية التشغيلية للأنشطة.

حيث ان كان وضع نظام الرقابة الداخلية يمتاز بالكفاءة يشكل هذا حماية للمنشأة من المخاطر ويقلل احتمالية التعرض لها الى أقل حد ممكن.

بغية الالمام بهذا الموضوع والخوض فيه بتفصيل أكثر، سنحاول من خلال هذا العمل الاجابة على الاشكالية التالية :

ب – اشكالية البحث :

ماهو دور المراجعة الداخلية في تقييم نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية ؟

للاجابة عن هذا الاشكال سيتم التطرق الى مجموعة من الأسئلة الفرعية وهي :

– ماهو الاطار النظري والمفاهيمي لنظام الرقابة الداخلية ؟

– ماهية المراجعة الداخلية ؟ وما هو دورها في تقييم نظام الرقابة الداخلية ؟

– ما هو دور المراجعة الداخلية في تقييم نظام الرقابة الداخلية لمديرية بنك الفلاحة والتنمية الريفية ؟

ت – الفرضيات :

– المراجعة الداخلية وسيلة وأداة يتم من خلالها مراقبة و تقييم نظام الرقابة الداخلية؛

– تعمل المراجعة الداخلية على اكتشاف نقاط القوة والضعف لأنظمة الرقابة الداخلية المطبقة؛

– ان وجود نظام سليم للرقابة الداخلية للمؤسسة هو وسيلة وقائية تبعد احتمال وقوع الخطأ.

ث – مبررات اختيار الموضوع :

من أهم المبررات التي أدت بنا الى اختيار هذا الموضوع مايلي :

المبررات الموضوعية :

–المكانة التي تحظى بها المراجعة داخل المؤسسة؛

–نذرة المراجعة الداخلية في معظم المؤسسات الجزائرية وضعف التجربة فيها.

المبررات الذاتية :

–الاهتمام والميل الشخصي للخوض في مهنة المراجعة الداخلية؛

–الرغبة في اكتساب معارف جديدة في مجال المراجعة والرقابة الداخلية؛

–كون موضوع البحث له علاقة مباشرة بتخصصنا.

ج – أهداف الدراسة :

تتمثل الأهداف المنتظرة من تناول هذا الموضوع في :

–التعرف أكثر على نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة؛

–التعرف أكثر على المراجعة الداخلية، المراجع الداخلي والمعايير التي تحكم مهنة المراجعة؛

–تحديد العلاقة الموجودة بين كل من المراجعة الداخلية ونظام الرقابة الداخلية.

ح – أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الموضوع المختار أن المراجعة الداخلّة أداة ادارية فعالة تهدف الى ابراز نقاط القوة والضعف في المؤسسة وإعطاء اقتراحات للمسؤولين بحيث أنها تعمل على تقييم نظام الرقابة الداخلي من أجل كشف نقائصه وادراج مجموعة من التصحيحات الممكنة.

خ – حدود الدراسة :

الحدود المكانية : تمت هذه الدراسة في مؤسسة بنك الفلاحة والتنمية الريفية – ورقلة –.

الحدود الزمنية : تمت الدراسة من 2020/08/09 الى 2020/08/23

د – منهج الدراسة :

على ضوء الاشكالية المطروحة فان المنهج المتبع لانجاز هذا البحث هو :

-**المنهج الوصفي** : من خلال عرض مفاهيم المراجعة الداخلية ونظام الرقابة الداخلية؛

-**المنهج التحليلي** : في الجانب التطبيقي وذلك من خلال تحليل المعطيات المتحصل عليها.

ذ – صعوبات الدراسة :

- جائحة كورونا التي بسببها تم غلق الجامعات ومعظم المؤسسات؛
- قلة المراجع بسبب غلق الجامعة؛
- صعوبة وجود موضوع الدراسة في بعض المؤسسات؛
- صعوبة انجاز الجانب التطبيقي في الميدان بسبب الجائحة.

ر – هيكل البحث :

لمعالجة الاشكالية المطروحة ومختلف الأسئلة الفرعية ومدى ثبات أو نفي الفرضيات، قمنا بتقسيم البحث الى فصلين :

الفصل الاول : تحت عنوان الاطار النظري للمراجعة الداخلية ونظام الرقابة الداخلية، حيث قسم الفصل الأول الى مبحثين، المبحث الأول مفاهيم حول المراجعة الداخلية ونظام الرقابة الداخلية، أما المبحث الثاني فيخص الدراسات السابقة التي تناولت مثل هذا الموضوع.

الفصل الثاني : تحت عنوان دور المراجعة الداخلية في تقييم نظام الرقابة الداخلية بمديرية بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، وبدوره قسم الى مبحثين، حيث خصص المبحث الأول لتقديم المؤسسة محل الدراسة والتعريف بها، لننتقل من خلال المبحث الثاني الى دراسة دور المراجعة الداخلية في تقييم نظام الرقابة الداخلية بمديرية بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

الفصل الاول

الاطار النظري للمراجعة الداخلية ونظام الرقابة الداخلية

تمهيد :

يهتم المسؤولون في المؤسسة كثيرا بالتحكم في العمليات التي هم بصدد ادارتها وتسييرها، وعليه وضعت أنظمة الرقابة الداخلية لاستبيان واكتشاف في الوقت المناسب كل الأخطاء والانحرافات، مقارنة بالأهداف المسطرة للمؤسسة، والتخفيض بذلك من المخاطر المختلفة، حيث تسمح للمسؤولين بالتحكم في التطورات المستمرة للمحيط الاقتصادي، المنافسة، احتياجات وأولويات الزبائن، كما تسمح باتخاذ القرار اللازم لتحسين وتطوير النشاط، فتساهم بذلك في الرفع من الفعالية، حماية الأصول، ضمان صحة ودقة الحالة المالية والالتزام بالقوانين المعمول بها في المؤسسة.

ومن هذا المنطلق لابد من اعطاء أكثر تفاصيل حول مفهوم كل من المراجعة الداخلية ونظام الرقابة الداخلية، بحيث سنتناول في هذا الفصل ما يلي :

المبحث الأول : مفاهيم حول المراجعة الداخلية ونظام الرقابة الداخلية.

المبحث الثاني : الدراسات السابقة.

المبحث الأول : مفاهيم حول المراجعة الداخلية ونظام الرقابة الداخلية

ان ظهور المراجعة وبلوغها هذا المستوى من التطور كان أمرا حتميا، بسبب كبر حجم المؤسسات وتشعب وظائفها مع زيادة تداخل الفروع، الأمر الذي زاد من صعوبة مراقبة ملاك المؤسسة لتسييرها من جانب التدفقات الحقيقية والمالية .

المطلب الأول : ماهية المراجعة الداخلية

من خلال هذا المطلب سنتطرق الى مفاهيم حول المراجعة الداخلية .

الفرع الأول : تعريف المراجعة الداخلية

أولا : مفهوم المراجعة الداخلية

هناك عدة تعاريف تناولت هذا المفهوم بشكل مفصل، يتم استعراض أهمها كما يلي :

التعريف الاول : تعرف المراجعة الداخلية بأنها نشاط تقييمي مستقل تقوم به ادارة أو قسم داخل المؤسسة مهمته فحص الأعمال المختلفة في المجالات المحاسبية والمالية والتشغيلية، تقييم أداء الادارات والأقسام في هذه المؤسسة، وذلك كأساس لخدمة الادارة العليا.[1]

التعريف الثاني : عرف مجمع المراجعين الداخليين الأمريكيين المراجعة على أنها: " نشاط تقييمي مستقل ينشأ داخل منظمة الأعمال لمراجعة العمليات كخدمة للادارة وهي وسيلة رقابة ادارية تعمل على قياس وتقسيم فعالية وسائل الرقابة الأخرى ".[2]

التعريف الثالث : أصدر معهد المراجعين الداخليين سنة 1999 تعريف المراجعة الداخلية بحيث عرفها بأنها: " وظيفة تؤديها هيئة مؤهلة من الموظفين داخل المؤسسة وتتناول الفحص الانتقادي والتقييم المستمر للخطط والسياسات الادارية واجراءات الرقابة الداخلية بهدف التأكد من تنفيذ هذه السياسات والالتزام بها، والتحقق من سلامة مقومات الرقابة الداخلية ومدى كفاءة وفعالية الأداء داخل ادارات وأقسام المشروع ".[3]

---

[1] وجدي حامد حجازي , **اصول المراجعة الداخلية مدخل عملي تطبيقي** , دار التعليم الجامعي , الاسكندرية , 2010 ص11 .

[2] عبد الفتاح محمد صحن , فتحي رزق السوافيري , **الرقابة و المراجعة الداخلية** , الدار الجامعية , الاسكندرية , 2005 , ص 219 .

[3] عبد الفتاح محمد صحن , فتحي رزق السوافيري , مرجع سابق , ص 215 .

التعريف الرابع : كما عرفت المراجعة الداخلية على أنها نشاط مستقل يستعمل لمراقبة مجموعة الوظائف والنشاطات، فهي نشاط رقابي في أعلى مركز تنظيمي يمارس بتفويض من الادارة العليا بهدف الملاحظة وابداء الرأي حول فعالية الوسائل الرقابية الاخرى.[1]

ثانيا : أهمية وأهداف المراجعة الداخلية

مع ازدياد اهتمام الادارة بالمراجعة بدأت بعض الشركات بتعيين موظفين للقيام بعمل المراجعة الداخلية من داخل المؤسسة.

حيث تساعد الادارة في المراقبة على الأمور المالية والادارية وكفاءة الأداء على جميع مجالات عمل المؤسسة.

1 – أهمية المراجعة الداخلية :

ترجع أهمية المراجعة الداخلية الى كونها وسيلة تخدم عدة جهات تستخد القوائم المالية المدققة وتعتمدها في اتخاذ القرارات ورسم السياسات والخطط المستقبلية، ومن هذه الفئات نجد كل من:

_ لادارة المؤسسة : وتعتبر المستفيد الأول من عملية المراجعة، فهي تطلعها على النقائص الموجودة في نظام المراقبة الداخلية واتخاذ القرارات؛

_ لادارة الضرائب: وهذا لمعرفة حجم الوعاء الحقيقي الخاضع للضريبة بناءا على حصيلة المراجعة الداخلية؛[2]

_ لادارة التسيير: تعتمد ادارة المؤسسة على بيانات المحاسبية التي تخدم في المراقبة والتخطيط للمستقبل لتحقيق أهداف المؤسسة بكفاءة عالية وليس هناك ضمان لصحة دقة البيانات المحاسبية الا عن طريق فحصها من قبل هيئة فنية محايدة؛

_ للملاك والمستخدمين : تلجأ هذه الطائفة الى القوائم المالية المعتمدة لمعرفة الوضع المالي للوحدات الاقتصادية ومدى متانة مراكزها المالية لاتخاذ القرارات في توجيه مدخراتهم واستثماراتهم بحيث تحقق لهم أكبر عدد ممكن من اعتبار عنصر الحماية الممكنة؛

_ للدائنين والموردين : حيث يعتمدون على تقرير المراجع لمعرفة المركز المالي والقدرة على الوفاء بالالتزام من قبل المؤسسة في منح الائتمان التجاري والتوسع فيه؛

---

[1] محمد بوتين , **المراجعة و مراقبة الحسابات من النظرية الى التطبيق** , ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر , 2003 , ص 55 .

[2] محمد التهامي طواهر , مسعود صديقي , **المراجعة و تدقيق الحسابات الاطار النظري و الممارسة التطبيقية** , ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر , 2003 , ص 50.

_ للهيئات الحكومية : وذلك لغرض التخطيط والمراقبة وفرض الضرائب وتحديد الأسعار وتقديم الاعانات في بعض الصناعات؛

_ للبنوك والمؤسسات المالية الاخرى : تلعب هذه دورا هاما في التمويل قصير الأجل للمؤسسات لمقابلة احتياجاتها وتوسعاتها، لهذا فانها تعتمد على القوائم المالية وتقرير المراجع لدراسة وتحليل القوائم المالية وقبول المؤسسة من ناحية الائتمان المصرفي (القروض).[1]

2 – أهداف المراجعة الداخلية

الهدف المعلن للمراجعة الداخلية هو خدمة المؤسسة المعنية، وليس ادارة تلك المؤسسة فقط او مجموعة محددة داخلها فالمراجعون الداخليون، وهم يقومون بعملهم يخدمون المؤسسة ككل بدءا بأصغر موظف وانتهاءا بمجلس ادارتها، أما الخدمات التي يقدمونها فهي تتمثل فيما يلي:[2]

- ✓ مراجعة وتقييم نظام الرقابة الداخلية؛
- ✓ تحديد مدى التزام العاملين بسياسات المؤسسة واجراءاتها؛
- ✓ حماية اصول المؤسسة؛
- ✓ تحديد مدى الاعتماد على نظام المحاسبة والتقارير المالية والتأكد من ان المعلومات الواردة فيها تعبر بدقة عن الواقع ؛
- ✓ القيام بمراجعة منتظمة ودورية للأنشطة المختلفة، ورفع تقرير بالنتائج والتوصيات الى الادارة العليا؛
- ✓ تحديد مدى التزام المؤسسة بالمتطلبات الحكومية الاجتماعية؛
- ✓ تقييم اداء الأفراد بشكل عام.[3]

الفرع الثاني : معايير واجراءات المراجعة الداخلية

أولا : معايير المراجعة الداخلية

تقسم معايير المراجعة الداخلية الى خمسة أقسام تتمثل فيما يلي:

[1] رضا خلاص , **مرام المراجعة الداخلية للمؤسسة** , دار هومة للنشر والتوزيع , الجزائر , 2013 , ص 51 .

[2] خالد امين عبد الله , **التدقيق والرقابة في البنوك** , دار وائل للنشر , عمان , الطبعة الاولى , 2012 , ص 146 .

[3] محمد شوقي عطا لله , **دراسات متقدمة في المراجعة** , القاهرة , 1994 , ص 47 .

1) معيار الاستقلالية: يجب أن يكون المراجع الداخلي مستقلا عن الأنشطة التي يقوم بمراجعتها، أي مستقلا عن باقي الوظائف المتواجدة في المؤسسة، وهذا يتطلب ضرورة أن يكون الوضع التنظيمي لقسم المراجعة الداخلية كافيا بما يسمح بأداء المسؤوليات المنوطة بها؛

2) معيار العناية المهنية: يجب أن تؤدى أعمال المراجعة الداخلية بما يتفق والعناية المهنية اللازمة وهذا يتطلب تحديد مواصفات ومؤهلات وخبرات من يعمل داخل ادارة المراجعة الداخلية من حيث:

–الكفاءة العلمية : حيث يجب أن تزود ادارة المراجعة الداخلية بعدد من المهارات الفنية المناسبة لأداء مهمة المراجعة؛

–الخبرة العلمية: بمعنى أنه يجب أن يملك العاملين في ادارة المراجعة خبرة عملية كافية تمكنهم من القيام بعملهم بكفاءة وفعالية؛

–الفهم والالتزام بمعايير الممارسة المهنية: فيجب على المراجع الداخلي أن يكون فاهما ومتقيدا بالمعايير المهنية؛

–توفر الصفات الخلقية: ومنها النزاهة، الصدق والمحافظة على السرية.[1]

3) معيار نطاق العمل الميداني: يشير هذا المعيار الى ضرورة أن يشمل نطاق عمل المراجع الداخلي على فحص وتقييم ومدى دقة وفعالية نظام الرقابة الداخلية الخاص بالشركة ودرجة جودة الأداء في تنفيذ المهام المطلوبة.

ومن أجل تحقيق هذا يتعين على المراجع القيام بما يلي:

–التأكد من دقة وفعالية هيكل الرقابة الداخلية؛

–التأكد من نزاهة وقابلية الاعتماد على المعلومات المالية والتشغيلية والوسائل المستخدمة في قياس وتصنيف والتقرير عن هذه المعلومات؛

–التأكد من الالتزام بالقوانين واللوائح والحماية المادية للأصول؛

–تقييم الاستخدام الفعال والاقتصادي للموارد؛

–فحص العمليات التشغيلية والبرامج وذلك للتأكد من ان النتائج تتفق مع الأهداف الموضوعة.[2]

[1] فتحي رزق السوافيري وآخرون , **الرقابة والمراجعة الداخلية**, دار الجامعية الجديدة, الاسكندرية, 2002, ص 102 .

[2] د. عبد الوهاب نصر على, د. شحاته السيد شحاته, **الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة** ,الدار الجامعية, الاسكندرية, 2006/2005 , ص508 .

4) معيار أداء أعمال المراجعة: يجب على المراجع الداخلي أن يقوم بعملية التخطيط للمراجعة مع فحص وتقييم المعلومات المتاحة من أنها كافية وملائمة والتبليغ عن النتائج عن طريق اعداد تقرير بالنتائج ومتابعة هذه النتائج وما تم تحديده من توصيات؛

5) معيار أداء قسم المراجعة: تقضي معايير المراجعة الداخلية بضرورة أن يدير المشرف على قسم المراجعة الداخلية ذلك القسم بطريقة مناسبة ويكون المشرف على قسم المراجعة الداخلية مسؤولا على ادارة القسم بحيث:

-تحقق أعمال المراجعة الأغراض العامة والمسؤوليات التي اعتمدتها الادارة العليا وقبلها مجلس الادارة؛

-تستخدم الموارد المتاحة لادارة المراجعة الداخلية بكفاءة وفعالية؛

-تتمشى جميع أعمال المراجعة الداخلية مع معايير الممارسة المهنية للمراجعة الداخلية.[1]

ثانيا : اجراءات المراجعة الداخلية

يجب على المراجع الداخلي أن يتبع مجموعة من الخطوات أثناء قيامه بعملية المراجعة الداخلية وهذا من أجل ابداء رأي حول القوائم المالية، وهي عبارة عن ثلاثة خطوات:

أولا : التحضير لمهمة المراجعة الداخلية: يتطلب من المراجع الداخلي قبل القيام بتنفيذ أعمال المراجعة القيام بالتحضير الجيد للمهمة:

1) الأمر بالمهمة: هو عبارة عن التفويض الذي يعطي من قبل الادارة العامة للمؤسسة للمراجعين الداخليين، والذي يعلم المسؤولين المعنيين بقيام المراجعين الداخليين بمهمة المراجعة؛

2) الدراسة والتخطيط: ان هذه المرحلة تعتبر ضرورية وهامة للمراجع الداخلي لانجاح مهمته، بحيث يجب على المراجع الداخلي وضع خطة مراجعة مبنية على المخاطر، لتحديد أولويات مهمة المراجعة ويتم تنفيذ هذه المرحلة من خلال:

2-1 : الاطلاع والفهم: في هذه الخطوة يجب على المراجع أن يقوم بعملية الاطلاع وجمع المعلومات الكافية واللازمة التي تمكنه من فهم الموضوع؛[2]

[1] فتحي رزق السوافيري وآخرون, مرجع سابق, ص 103-104.

[2] عبد السلام عبد الله سعيد ابو سرعة, **التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية**, رسالة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم التجارية فرع محاسبة وتدقيق, جامعة الجزائر 3, 2010/2009, ص65 .

2-2 : خطة التقارب: هي عبارة عن وثيقة تظهر في شكل جدول يقوم بتقييم النشاط أو الوظيفة محل المراجعة؛

2-3 : تحديد مواقع الخطر: يقوم المراجع بتقييم مدى ملائمة وفعالية ادارة مخاطر النشاط وأنظمة الضبط؛

2-4 : التقرير التوجيهي: يحدد التقرير التوجيهي أسس تحقيق مهمة المراجعة الداخلية ونطاقه، كما أنه يعرض الأهداف التي يسعى المراجع الداخلي الى تحقيقها.[1]

ثانيا : تنفيذ مهمة المراجعة الداخلية : بعد أن ينتهي المراجع الداخلي من دراسته و تخطيطه لمهمة المراجعة المكلف بها، تبدأ خطوات التنفيذ الميداني لمهمة المراجعة والتي من خلالها يقوم بجمع المعلومات وأدلة الاثبات، بما يمكنه من تحقيق أهداف هذه المهمة، وترتكز هذه الخطوات على ثلاثة مراحل هي:

1 : اجتماع الافتتاح: يتم عقد اجتماع الافتتاح في مقر النشاط الذي سيتم مراجعته، بين الفريق المكلف بالمهمة ومسؤولوا النشاط محل المراجعة وفيه يتم بناء أول العلاقات بين الطرفين؛

2 : برنامج المراجعة: يقوم برنامج المراجعة بتقسييم أعمال المراجعة بين مختلف اعضاء فريق المراجعة وفقا لمؤهلاتهم وخبرتهم وحسب الزمن، ويسمح للمراجع بمعرفة أدق التفاصيل عن المهمة ويساعد على تتبع عمل المراجعين؛

3 : العمل الميداني: يتم تنفيذ هذه المرحلة مباشرة بعد اعداد برنامج المراجعة واعتماده من مدير المراجعة، حيث يقوم فريق المراجعة بتطبيق هذا البرنامج على الواقع من خلال اجراء الاختبارات المقارنات وغيرها من تقنيات المراجعة بغرض جمع أدلة الاثبات الكافية والملائمة لتحقيق أهداف مهمة المراجعة والكشف عن المشاكل أو انحرافات قد تحدث.[2]

ثالثا : التقرير عن مهمة المراجعة الداخلية: تعتبر هذه الخطوة الأخيرة في انجاز مهمة المراجعة الداخلية وهي عبارة عن أربعة مراحل:

1 : **التقرير الأولي للمراجعة:** يتم اعداد هذا التقرير من خلال أوراق ابراز وتحليل المشاكل التي يتم اعدادها أثناء تنفيذ برنامج المراجعة، والتي تشمل على كافة المشاكل والمخالفات التي تكشف للمراجعيين أثناء تنفيذهم للمهمة؛

[1] د. عبد الوهاب نصر على, د. شحاته السيد شحاته, مرجع سابق, ص 510.

[2] عبد السلام عبد الله سعيد ابو سرعة, مرجع سابق, ص 68.

2 : **حق الرد من الأشخاص المراجعة أعمالهم:** يتم عقد اجتماع بين فريق المراجعة الذي قام بتنفيذ مهمة المراجعة والأشخاص المراجعة أعمالهم، وفي هذا الاجتماع يقوم فريق المراجعة بعرض الملاحظات والنتائج التي توصلوا اليها؛

3 : **التقرير النهائي:** بعد انتهاء التدخل، يتم اعداد تقرير المراجعة في صورته النهائية ، ويتم ارساله لأهم المسؤولين المعنيين والادارة لاعلامهم بنتائج مهمة المراجعة، و التوصيات المقترحة لمعالجة المشكلات التي تكشفت خلال عملية المراجعة؛

4 : **متابعة تنفيذ التوصيات:** بعد اقتراح المراجع الداخلي لمجموعة من التوصيات التصحيحية الواجب القيام بها والتي سجلها أثناء القيام بمهمته، فانه يقوم بمتابعة مدى الالتزام بتنفيذ تلك التوصيات، وتنتهي هذه المرحلة عند تنفيذ كل التوصيات المقترحة والتي صادقت عليها الادارة.[1]

المطلب الثاني : ماهية نظام الرقابة الداخلية

من خلال هذا المطلب سنتطرق الى مفاهيم حول نظام الرقابة الداخلية, وذلك من خلال ابراز مفهوم نظام الرقابة الداخلية اضافة الى انواعه واهدافه.

الفرع الأول : تعريف نظام الرقابة الداخلية

أولا : مفهوم نظام الرقابة الداخلية

ان وظيفة الرقابة الداخلية في شكلها المعقول والمقبول تتصل عموما بعمل المؤسسة ككل، كما تركز على كل العناصر التي لها صلة بعناصر الانتاج وهناك عدة تعاريف للرقابة الداخلية منها:

التعريف الأول: عرف من طرف الهيئة الدولية لتطبيق المراجعة IFAC على أنها : " نظام يحتوي على خطة تنظيمية، و مجموعة من الطرق والاجراءات المطبقة من طرف المديرية بغية الأهداف المرسومة لضمان امكانية التسيير المنظم والفعال للأعمال، هذه الأهداف تشمل على احترام السياسة الادارية، حماية الأصول، اكتشاف الغش والأخطاء، تحديد مدى تمام المحاسبية وكذلك تتضمن الوقت المستغرق في اعداد المعلومات المحاسبية ذات المصداقية.[2]

التعريف الثاني: حسب المعهد الامريكي للمحاسبين الأمريكيين AICPA: تشمل الخطة التنظيمية، ووسائل التنسيق و المقاييس المتبعة في المشروع، بهدف حماية أصوله وضبط ومراجعة البيانات

[1] داود يوسف صبح, **دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية**, الطبعة الاولى, اتحاد المصارف العربية, بيروت – لبنان, 2007, ص 239.

2 Lionel Collins , Gérad Valin : Audit et contrôle interne , aspects financiers opérationnels et stratégique , 4éme edition , Dalloz , 1992 , P 39- 40 .

المحاسبية، و التأكد من دقتها ومدى الاعتماد عليها وزيادة الكفاية الانتاجية وتشجيع العاملين على التمسك بالسياسات الموضوعة.[1]

التعريف الثالث : تعريف المعهد الكندي للمحاسبين المعتمدين 1984: " نظام الرقابة الداخلية هو تلك الخطة التنظيمية والطرق و المقاييس المعتمدة داخل المؤسسة من أجل حماية الاصول، ضمان الدقة وصدق البيانات المحاسبية وتشجيع فعالية الاستغلال والمحافظة على السير وفقا للسياسات المرسومة.[2]

ثانيا : أنواع و أهداف نظام الرقابة الداخلية

أ – أنواع نظام الرقابة الداخلية

تنقسم الرقابة الداخلية الى ثلاثة أقسام وهي كالآتي:

1) الرقابة الادارية: وتشمل على خطة التنظيم والوسائل والاجراءات المختصة بصفة أساسية لتحقيق أكبر كفاية انتاجية ممكنة، وضمان تحقيق السياسات الادارية، اذ تشمل هذه الرقابة على كل ما هو اداري، سواء كانت برامج تدريب العاملين، طرق التحليل الاحصائي ودراسة حركة المؤسسة عبر مختلف الأزمنة، تقارير الأداء، الرقابة على الجودة والى غير ذلك من أشكال الرقابة؛[3]

2) الرقابة المحاسبية: وتتمثل في الخطة التنظيمية وكافة الاجراءات الهادفة الى اختبار دقة البيانات المحاسبية المثبتة في الدفاتر والحسابات ودرجة الاعتماد عليها والوقوف على سلامة المعالجة المحاسبية من جهة، ومن جهة أخرى العمل على حماية أصول المؤسسة.

أي أن الرقابة المحاسبية تهدف الى التحقيق من أن كل العمليات المنجزة قد تم تنفيذها وتسجيلها وفقا للمبادئ المحاسبية المتفق عليها وبالتالي التحقق من دقة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير والقوائم المالية؛[4]

3) الضبط الداخلي: و يشمل الخطة التنظيمية وجميع وسائل التنسيق والاجراءات الهادفة الى حماية أصول المشروع من الاختلاس والضياع أو سوء الاستعمال، ويعتمد الضبط الداخلي في سبيل تحقيق أهدافه على تقسيم العمل مع المراقبة الذاتية، حيث يخضع عمل كل موظف لمراجعة موظف آخر يشاركه تنفيذ العملية، كما يعتمد على تحديد الاختصاصات والسلطات والمسؤوليات.[5]

---

[1] صديقي مسعود, محمد التهامي طواهر, **المراجعة وتدقيق الحسابات**, الطبعة الاولى, مطبعة مزوار، الوادي, 2010, ص 87.

2 R birien , J senical : Contrôle interne et vérification , édition preportaine inc , Canada 1984 , P : 36 .

[3] مصطفى صالح سلامة , **مفاهيم حديثة في الرقابة والمالية**, دار البداية ناشرون و موزعون, الطبعة الاولى, 2010, ص 13.

[4] د. عبد الوهاب نصر, د. شحاته السيد شحاته, مرجع سابق, ص 59.

[5] مصطفى صالح سلامة, مرجع سابق, ص 16.

ب – أهداف نظام الرقابة الداخلية:

هناك عدة أهداف للرقابة الداخلية يمكن ايجازها فيما يلي:

1) التحكم في المؤسسة: ان التحكم في الانشطة المتعددة للمؤسسة وفي عوامل الانتاج داخلها وفي نفقاتها وتكاليفها وعوائدها وفي مختلف السياسات التي وضعت بغية لتحقيق ما ترمي اليه المؤسسة، ينبغي عليها تحديد أهدافها، هياكلها، طرقها واجراءاتها من أجل الوقوف على معلومات ذات مصداقية تعكس الوضعية الحقيقية لها، والمساعدة على خلق رقابة على مختلف العناصر المراد التحكم فيها؛[1]

2) حماية أصول المشروع: تتمثل حماية أصول المشروع وممتلكاته المختلفة هدفا رئيسيا من أهداف الرقابة الداخلية في المشروع، و تتخذ حماية أصول المشروع أشكالا وأساليب مختلفة ومتعددة تدور جميعها حول توفير الحماية التامة لأصول المشوع من الضياع أو الاسراف أو السرقة، سواء كانت هذه الأصول مادية أو بشرية أو تكنولوجية، وكذا التقليل والوقاية من الأخطاء المعتمدة وغير متعمدة وكذا حماية الأصول من التصرفات الغير مشروعة والغير مقبولة.[2]

ويمكن أن تتحقق هذه الحماية عن طريق:

2-1 الوقاية من الأخطا المعتمدة: والتي قد ترتكب عند معالجة العمليات بقصد اخفاء انحراف معين أو غش أو اختلاس، ولا شك أن ذلك يعتمد على تخطيط مسبق ومعتمد من قبل أفراد غير أمناء على ما يقومون به من عمل وتتوفر فيهم سوء النية المبنية مسبقا لارتكاب مثل هذه الأخطاء.

ومن هذه الأخطاء المعتمدة ما يلي:

–تعمد اجراء قيد محاسبي معين؛

–التلاعب أو التحريف المقصود في السجلات بالشكل الذي يبدو معه عدم وجود تعارض مع التطبيق السليم للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها؛

–ادراج أسماء وهمية في كشوف الأجور لتغطية اختلاس ما في النقدية مع عدم وجود قيد يومية مطابق لاجمالي كشف الاجور.

2-2 الوقاية من الأخطاء غير المعتمدة: وتنتج هذه الأخطاء عادة من التطبيق الخاطئ للمبادئ والقواعد المحاسبية أو الجهل بهذه القواعد عند العاملين في المجال المحاسبي في المشروع.

---

[1] عطا الله احمد سويلم الحسبان, **التدقيق و الرقابة الداخلية (في بيئة النظم المعلومات المحاسبية)**, دار الراية للنشر والتوزيع, عمان – الاردن, الطبعة الاولى, 2009, 1430, ص 321 .

[2] محمد عبد الفتاح صحن, فتحي رزق السوافيري, مرجع سابق, ص 136.

ومن أمثلة هذه الأخطاء غير المعتمدة ما يلي:

-تسجيل مصروف معين على أنه رأسمالي، مما يؤدي الى زيادة رقم الأرباح وتضخم قيمة الأصول؛

-الأخطاء الحسابية الخاصة بعمليات الجمع أو الضرب او نقل مجموع من صفحة الى أخرى أو من سجل الى آخر.

2-3 المحافظة على الأصول من الاختلاس والسرقة والغش: ويعني ذلك حماية الأصول من التصرفات غير المشروعة و غير المقبولة بصفة عامة ، و التي يتم ارتكابها مع العلم بعدم مشروعيتها والاختلاس أو السرقة أو الغش، كلها أمور مرفوضة وغير مقبولة، حيث يترتب على أي منها مساءلة الأفراد المسؤولين عنه وفقا لقواعد أو قوانين خاصة.

و من أمثلة التصرفات التي ترتكب في نطاق الاختلاس أو السرقة أو الغش ما يلي :

-الاستيلاء على جانب من أموال الشركة دون وجه حق؛

-القيام بعمل المناقصات الوهمية بغرض الاستيلاء على بعض أصول الشركة (كالسيارات)؛

-اغتصاب أصل من أصول الشركة عن طريق اجراءات مضللة دون علم ملاك الشركة .[1]

3) دقة البيانات المحاسبية ومصداقيتها ودرجة الاعتماد عليها : يترتب على مزاولو الأنشطة المختلفة من العمليات المالية والغير مالية، التي تتطلب تطبيق نظام الرقابة الداخلية عليها والنظام المحاسبي كنظام للمعلومات ينتج بيانات يستفاد بها في متابعة الانجاز وتصحيح المسارات الخاطئة، واتخاذ قرارات تتعلق بالسياسات المستقبلية، وذلك خلال سلسلة من الخطوات تتضمن التصريح بالعمليات وتنفيذها وتسجيلها دفتريا، والمحاسبة عن نتائجها.

ويتيح نظام الرقابة الداخلية الجيد الدقة لهذه البيانات والاعتماد عليها في اتخاذ القرار الصحيح.

4) ضمان الاستجابة للسياسة الموضوعة واحترام تعليمات الادارة: المراد به هو احترام سياسة المؤسسة ومخططاتها واجراءاتها وقوانينها، ويقصد بذلك تطبيق التعليمات وأوامر الادارة، حيث أن تعليمات الادارة تشمل الاجراءات التنظيمية، وهذا لتفادي الانحرافات الطارئة والهدف من احترام تعليمات الادارة هو تفادي الاتصال السيء والخلط في المهام.

[1] عطا الله احمد سويلم الحسبان , مرجع سابق , ص 321 .

ويتيح نظام الرقابة الداخلية متابعة لنتائج القرارات والتي تصبح سياسات، فيتم اعداد تقرير دورية عن نتائج الانشطة، ومن خلالها يتم التأكد من الاستجابة للسياسة الموضوعة، والتطبيق الأمثل للتعليمات والأوامر.

5) تحسين ورفع الأداء في كل قطاعات الوحدة : المراد به هو التحقق من أن الأداء الفعلي يتم حسب السياسات الموضوعة والقواعد والاجراءات والارشادات التي صيغت لتحقيق الرقابة الداخلية الجيدة في الوحدة الاقتصادية والتأكد من انتاج الكميات المطلوبة، في المواعيد المحددة لها سلفا، وبالمواصفات المطلوبة، ويجب استغلال أقل قدر ممكن الموارد في اقل ظرف زمني ممكن وكذا بأقل تكلفة ممكنة.[1]

ويمكن تلخيص أهداف الرقابة الداخلية في الشكل التالي :

شكل رقم (1) : أهداف الرقابة الداخلية

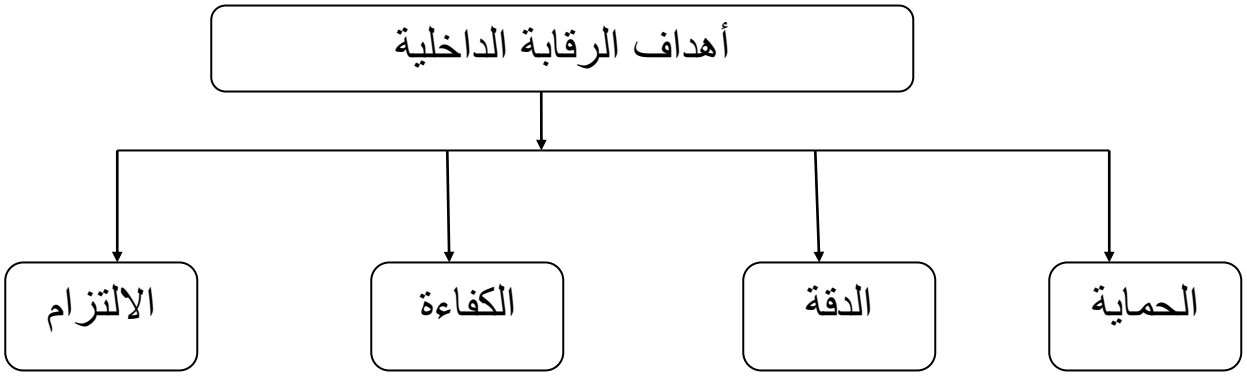

المصدر: عبد الفتاح محمد الصحن؛ فتحي رزق الوافيري، **الرقابة والمراجعة الداخلية**، الدار الجامعية الاسكندرية، 2004، ص 135.

ثالثا : مكونات ومقومات نظام الرقابة الداخلية

1) مكونات نظام الرقابة الداخلية :

أي نظام للرقابة الداخلية في كل المؤسسات الاقتصادية، يتشكل في الغالب على خمسة مكونات تقسمها الادارة من أجل تحقيق أهداف الرقابة الداخلية، وهي تمثل بالنسبة للمراجع معايير يستند عليها لتقييم نظام الرقابة الداخلية، وفي ما يلي شرح موجز لهذه المكونات :[2]

[1] عبد الفتاح محمد الصحن , فتحي رزق الوافيري , مرجع سابق , ص 134 .

[2] امين السيد احمد لطفي , **التطورات الحديثة في المراجعة** , الدار الجامعية , الاسكندرية , 2008 , ص 259 .

1) محيط الرقابة : يمثل محيط الرقابة جوهر الرقابة الداخلية الفعالة في المؤسسة؛

2) تقدير المخاطر : يهتم هذا العنصر بتحديد وتحليل الأخطار المتعلقة بأهداف كل نشاط في المؤسسة؛

3) أنشطة الرقابة : تعتبر ثالث عنصر تدخل في تكوين نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة؛

4) الاعلام و الاتصال : يهتم بتحديد المعلومات الملائمة لتحقيق أهداف المؤسسة والحصول عليها وايصالها لمختلف المستويات التسييرية بالمؤسسة؛

5) المتابعة : ويهتم هذا المكون بالمتابعة المستمرة والتقييم الدوري لمختلف مكونات النظام وتحديد مدى الالتزام بتنفيذ الرقابة.

2) المقومات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية : تنقسم الى قسمين :

أ-**المقومات المحاسبية لنظام الرقابة الداخلية** : يتضمن هذا مجموعة من الوسائل التي يمكن تناولها على النحو التالي :

-**الدليل المحاسبي** : ينطوي الدليل المحاسبي على عمليات تبويب للحسابات بما يتلائم مع طبيعة الوحدة الاقتصادية من ناحية ونوع النظام المحاسبي المستخدم من ناحية أخرى و الأهداف التي يسعى لتحقيقها.

حيث تقسم الحسابات الى حسابات رئيسية وفرعية، كما يتم شرح كيفية تشغيل هذا الحساب وبيان طبيعة العمليات التي تسجل فيه، ويعتمد تبويب الحسابات المستخدمة على درجة معينة من التفصيل تكون ضرورية لجمع البيانات لتشغيلها في مرحلة تالية يدويا أو الكترونيا وايضا تحويلها الى معلومات تكون مفيدة لعملية اتخاذ القرارات بواسطة الادارة.

-**الدورة المستندية** : ان وجود دورة مستندية على درجة عالية من الكفاءة يعتبر من الاساسيات للوصول الى نظام جيد للرقابة الداخلية باعتبارها المصدر الأساسي للقيد وأدلة الاثبات، فعلى النظام المستندي أن يتميز ب :

- عند تصميم المستندات يجب مراعاة النواحي القانونية والشكلية بالاضافة الى أن يحقق المستند المعين الهدف من تصميمه و تداوله؛

– ترقيم المستندات لتسهيل عملية الرقابة وضمان عدم ازدواجية المستندات تحقيقا للرقابة من ناحية العمل على تقليل عدد المستندات المطلوبة لكل عملية الى أدنى حد ممكن حتى يتم تبسيط العمل الاداري والمكتبي وتسيير الاجراءات في المؤسسة.[1]

–**المجموعة الدفترية** : تعد المجموعة الدفترية حسب طبيعة المؤسسة وخصائص أنشطتها خاصة دفتر اليومية العامة وما يربطها من يوميات مساعدة، كما يجب مراعاة ما يلي عند اعداد المجموعة الدفترية:

– ترقيم الصفحات قبل استعمال المجموعة الدفترية لفرض الرقابة؛

– اثبات العمليات قبل حدوثها كلما أمكن ذلك؛

– تبسيط المجموعة الدفترية عند تصميمها بقصد سهولة الاستخدام والاطلاع والفهم وقدرتها على توفير البيانات المطلوبة.

–**الوسائل الآلية والالكترونية المستخدمة** : تعبر الوسائل الآلية المستخدمة ضمن عناصر النظام المحاسبي داخل المؤسسة من العناصر العامة في ضبط وانجاز الأعمال وأحسن مثال على ذلك آلات عد وتسجيل الأوراق النقدية المحصلة، بدون نسيان الحاسوب الالكتروني، الذي أصبح شائع الاستخدام في العمليات المحاسبية، وكذلك مختلف البرامج المعلوماتية أين يتم تسجيل مختلف البيانات المحاسبية ومعالجتها، كما تعتبر هذه الوسائل من أنجعها في المراقبة والحد من حدوث الاخطاء.

–**الجرد الفعلي للأصول** : تتميز بعض عناصر الأصول المملوكة للمؤسسة بامكانية جردها الفعلي مثل النقدية التي بحوزة المؤسسة ومعظم الاستثمارات من آلات وسيارات و أراضي ومباني وأثاث، فعملية الجرد هذه تسمح بعملية المراقبة عن طريق مقارنة ماهو مسجل في السجلات المحاسبية مع ما هو موجود فعلا.

–**الموازنات التخطيطية** : يتمثل الدور الرقابي في اجراء المقارنة بين الأهداف المخططة والنتائج الفعلية و بيان أسباب الانحرافات لمحاولة تفاديها وتتطلب عملية الرقابة باستخدام الموازنات تحديدا دقيق للتنظيم وأهدافه ووظائفه، وكذلك تحديد خطوط السلطة والمسؤولية ووجود نظام محاسبي سليم، ووضع معايير عملية دقيقة، لكن ما يجب الاشارة له هو أن الموازنات التخطيطية لا تعتبر نظاما كاملا للرقابة ولكن جزءا منه فقط.[2]

[1] عطا الله سويلم الحسبان , مرجع سابق , ص 62 .

[2] ابراهيم احمد الصعيدي , **اتجاهات معاصرة في المراجعة** , القاهرة , قصر الزعفران , 1990 , ص 54 .

ب – المقومات الادارية لنظام الرقابة الداخلية : يتضمن الشق الاداري لمقومات نظام الرقابة الداخلية على مجموعة من الطرق والوسائل التي تزيد من كفائته وهي على النحو التالي :

–**هيكل تنظيمي كفء:** يعتبر وجود هيكل تنظيمي كفء في أي مؤسسة أساس عملية الرقابة، والهيكل التنظيمي الكفء هو الهيكل الذي يتم فيه تحديد المسؤوليات والسلطات المختلفة لكافة الادارات والأشخاص بدقة و بصورة واضحة، وتتوقف طبيعة الهيكل التنظيمي على طبيعة المؤسسة وحجمها ومدى الانتشار الجغرافي لها وعدد القطاعات أو الفروع، و يجب أن يكون لكل شخص في الهيكل النظيمي رئيسا يتابعه ويقيم أدائه باستمرار، وضرورة اعداد خرائط تفصيلية لكل قسم مع وجود امكانية لتغيير الهيكل التنظيمي مع تغير الظروف المحيطة، أي أن يتصف هذا الهيكل بالمرونة، ومن ناحية أخرى يجب أن يعمل الهيكل التنظيمي الكفء على اعطاء كل فرد واجبات ومسؤوليات محددة تتناسب مع قدراته وتطبيق مبدأ الفصل بين المهام المختلفة.[1]

–**اختيار الموظفين الأكفاء :** يلعب العامل الكفء دورا هاما في انجاح وتحقيق أهداف المؤسسة، لذلك يعد أحد المقومات الأساسية التي يركز عليها نظام الرقابة الداخلية، بدون العاملين المدربين والحريصين على أداء أعمالهم وفق ما رسمته الخطة العامة للمؤسسة لا يمكن أن نحصل على نظام للرقابة الداخلية الفعالة.

–**معايير أداء سليمة :** وجود هيكل كفء وعمالة مدربة وذات قدرات وكفاءات عالية لا يعني التخلي عن توافر معايير لقياس أداء هؤلاء العاملين، وذلك في محاولة لمقارنة الأداء المخطط مع الأداء الفعلي وتحديد الانحرافات و لاجراءات الواجب اتخاذها لتصحيح هذه الانحرافات.[2]

الفرع الثاني : دور المراجعة الداخلية في تقييم نظام الرقابة الداخلية

أولا: العلاقة بين الرقابة الداخلية والمراجعة الداخلية :

تعتبر المراجعة الداخلية من العناصر الهامة في نظام الرقابة الداخلية فهي تعمل على تطويره وتحسينه، وزيادة فعاليته وكفائته.[3]

---

[1] فضيلة بوطورة , **دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية في البنوك** , مذكرة لاستكمال شهادة الماجستير , تخصص علوم التسيير , جامعة محمد بوضياف المسيلة , 2007 , ص 23 .

[2] محمد التهامي طواهر , مسعود صديقي , مرجع سابق ، ص 101 .

[3] عبد الوهاب نصر شحاته السيد شحاته , مرجع سابق , ص 10 .

ومنه تتضح أن العلاقة بين المراجعة الداخلية والرقابة الداخلية هي علاقة تكاملية، اذ ان الرقابة الداخلية تقوم بوضع الضوابط والاجراءات واللوائح اللازمة وهذا من أجل الحفاظ على أصول المؤسسة، و المراجعة الداخلية هي نشاط اكتشافي يحقق التأكيد من تنفيذ ضوابط الرقابة الداخلية.

ثانيا : أساليب تقييم نظام الرقابة الداخلية :

يعتبر تقييم نظام الرقابة الداخلية من طرف المراجع من المراحل الأساسية في عمله، و لتحقيق ذلك يعتمد على مجموعة من وسائل التقييم والتي نذكرها فيما يلي:

1) قوائم الاستقصاء : وتسمى كذلك قوائم الاستبيان، فهذا الأسلوب يعتبر من الأساليب الأكثر استعمالا من طرف المراجعين لتقييم نظام الرقابة الداخلية، حيث تقوم بعض المؤسسات أو مكاتب المحاسبة والمراجعة بتحضير قائمة نموذجية تشمل مجموعة واقعية من الأسئلة والتي تتناول جميع نواحي النشاط داخل المؤسسة وخاصة العمليات المعتادة مثل العمليات النقدية، عمليات الشراء والبيع أرصدة الدائنين والبنوك ...الخ.[1]

2) التقرير الوصفي : تستخدم هذه الطريقة كبديل عن طريقة الاستبيان في تقييم نظام الرقابة الداخلية، وذلك لاعتقاد البعض أن طريقة الاستبيان تعاني من بعض العيوب، ومن بين هذه العيوب أن الأسئلة الواردة بقائمة الاستبيان هي أسئلة عامة وغير مرنة، كما أن طول قائمة الاستبيان يجعل مهمة الاجابة على أسئلتها مملة وروتينية، الأمر الذي يؤدي عدم الجدية في الاجابة من قبل الشخص الذي يقوم بالاجابة.

يقوم المراجع أو مساعديه بكتابة تقرير وصفي عن الاجراءات المتعلقة بالرقابة الداخلية في تنفيذ العمليات المختلفة، وعن مراجعة المعلومات والبيانات بين الأقسام أو الوظائف أو وحدات النشاط المختلفة، ويتم ذلك عن طريق المقابلات مع رؤساء المصالح والعاملين، الملاحظة،الاختبار والاستفسارات، وكذلك عن طريق المستندات والسجلات المحاسبية وغيرها من الوثائق المستخدمة في المؤسسة.[2]

3) خرائط التدفق : عن طريق هذا الاسلوب يقوم المراجع بفحص كل دورات الاستغلال والتي تبدأ بقراءة كتيب الاجراءات الداخلية، في حالة وجوده بالمؤسسة، وكذلك بواسطة المحادثات مع كل موظفي المؤسسة

[1] رجب السيد راشد , عبد الفتاح محمد الصحن , **اصول المراجعة** , الدار الجامعية للنشر و التوزيع , الاسكندرية , 2000 , ص 95 .

[2] ادريس عبد السلام اشتيوي , **المراجعة معايير و اجراءات** , دار النهضة العربية , لبنان , الطبعة الرابعة , 1996 , ص 67 / 68 .

و الذي لهم دور في سير هذه الدورات ، و الهدف من هذا هو معرفة الحقيقة حول القنوات التي تمر بها المعلومات والمعطيات انطلاقا من حدوث صفقات مع طرف ما الى حد تسجيلها محاسبيا وتقييدها.[1]

جدول رقم (01) يوضح رموز خرائط التدفق

وثيقة	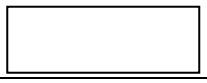
اعداد وصل طلب من نسختين	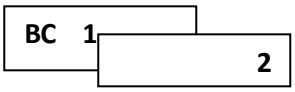
الحركة الفيزيائية للوثيقة **تحويل المعلومات**	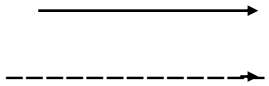
ارسال فاتورة للعميل	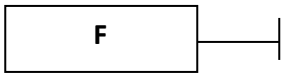
وثيقة ارسال مرتبة ترتيب نـهائي حسب **أبجدي** **رقمي** **زمني**	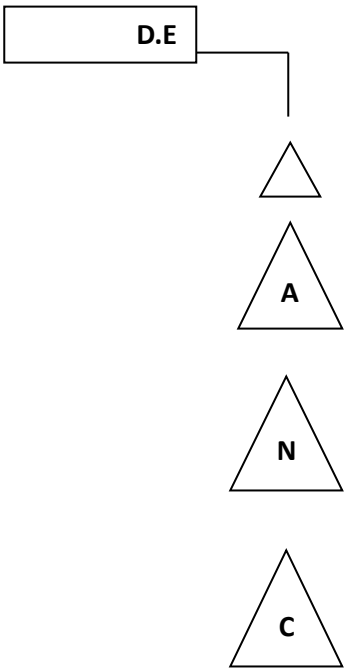
وثيقة مؤشرة	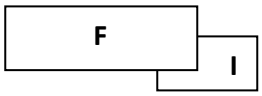
وثيقة ممضاة	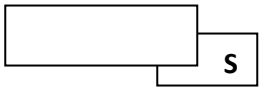

المصدر : غوالي محمد بشير، **دور المراجعة في تفعيل الرقابة داخل المؤسسة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2004/2003، ص 81/80.

[1] رجب السيد راشد , عبد الفتاح محمد صحن , مرجع سابق , ص 95 .

ثالثا : إجراءات تقييم نظام الرقابة الداخلية :

1 : جمع الحقائق والمعلومات عن النظام : ويقصد بها تكوين نظرة شاملة وعامة عن نواحي الرقابة الداخلية داخل الوحدة وأنظمة الرقابة التي يتم تصميمها لنواحي النشاط المختلفة وما يجب أن تكون عليه عملية تشغيل هذه الأنظمة وهذا يستلزم جمع المعلومات عن الدورة المستندية والخرائط التنظيمية والتوصيف الوظيفي وخرائط المراجع داخل الوحدة ودليل الاجراءات.

2 : فحص النظام : وتعني هذه الخطوة اختبار التنفيذ الفعلي لنظام الرقابة الداخلية والتحقيق من أن تشغيله يتم وفق لما هو محدد مسبقا ويتم ذلك باجراء مجموعة من اختبارات مدى الالتزام وذلك بمراعات التوقيت المناسب لهذه الاختبارات.

3 : تقييم النظام : وتمثل هذه الخطوة آخر خطوات عملية دراسة وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية فبعد القيام بجمع المعلومات الكافية عن النظام وفحص الالتزام به، يصبح المراجع الداخلي في وضع يمكنه من الحكم على كفاءة النظام ودرجة الاعتماد عليه ومن ثم يتم اقتراح السبل الكفيلة بتقويم النظام وتلافي العثرات والثغرات.[1]

المبحث الثاني : الدراسات السابقة

ان الجهود المبذولة من طرف الباحثين في مختلف العلوم، تزيد من الثقافة والمستوى العلمي. حيث سيتناول هذا المبحث أهم الدراسات التي تناولت هذا الموضوع أو جزء منه.

المطلب الاول : الدراسات السابقة باللغة العربية والدراسات الاجنبية.

من خلال هذا المطلب سيتم عرض بعض الدراسات باللغة العربية والدراسات الأجنبية

الفرع الأول : الدراسات باللغة العربية

من بين الدراسات باللغة العربية ما يلي :

أولا : غوالي محمد بشير، **دور المراجعة في تفعيل الرقابة داخل المؤسسة حالة تعاونية الحبوب والخضر الجافة بورقلة،** مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004/2003.

[1] خالد احمد محمد حمودة , فاطمة شادي هدية حسن , زهرة عبد السلام محمد حمودة , **دور المراجع الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية** , مجلة دراسات الانسان و المجتمع , العدد الخامس , 2018 , ص 34/33 .

تتمحور اشكالية بحثه في : **الى مدى يمكن اعتبار المراجعة كأداة رقابية ؟** تطرق الباحث الى دراسة منهجية عن طريق القيام بكل من المراجعة و الخارجية من جهة وعن مساهمتها في فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية من جهة أخرى، كما أن الدراسة الميدانية كانت باسقاط المراجعة الخارجية على واقع المؤسسة المستقبلة.

وتوصل الباحث الى أن المراجعة تعتبر الأداة الأكثر فعالية التي تساعد الادارة في التعرف على أهم المعوقات التي تواجه التنفيذ الفعلي و السليم لسياستها، اضافة الى أن فعالية عمل المراجع تكمن في منع حدوث الخطأ.

ثانيا : بوطورة فضيلة، **دراسة و تقييم نظام الرقابة الداخلية في البنوك دراسة حالة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي،** رسالة ماجستير في علوم التسيير فرع استراتيجية السوق في ظل اقتصاد تنافسي، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2007/2006.

تتمحور الاشكالية الرئيسية في هذا البحث : **ما هي آليات دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية ؟ ومدى فعالية وسلامة نظام الرقابة الداخلية للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي ؟** حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي لعرض المفاهيم العامة والمنهج التحليلي لتحليل المعطيات وكما تم استخدام المنهج الاحصائي الاستقرائي.

ومن أهم النتائج المتوصل اليها : ان التصميم السليم لنظام الرقابة الداخلية من شأنه دعم الأهداف المتوخاة من النظام، ان الشق المحاسبي من الانظمة الفرعية للرقابة الداخلية يعمل على توليد المعلومات التفصيلية التي تفي بالاحتياج الداخلي للادارة لاتخاذ القرارات المناسبة في الوقت والمكان المناسبين، اذا ما طبق نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية بطريقة جيدة ومناسبة كان له الدور الفعال في تقييم أدائها.

ثالثا : عزوز ميلود، **دور المراجعة في تقييم أداء نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة الكوابل الكهربائية ببسكرة** ، مذكرة ماجستير، كلية علوم التسيير والعلوم الاقتصادية، جامعة 20 اوت 1955، سكيكدة، 2007 .

تتمحور اشكالية بحثه في: **كيفية مساهمة المراجعة الخارجية في تحسين الرقابة الداخلية وتحقيق نجاعة المؤسسة،** هدفت الدراسة الى ابراز واظهار دور المراجعة الخاجية في المؤسسة الاقتصادية باعتبارها أداة فعالة و كذا علاقتها بالمراجعة الداخلية و مدى اعتمادها عليها في تقييم أداء نظام الرقابة الداخلية ومن ابرز النتائج المتوصل اليها : يكمن الهدف الرئيسي لنظام الرقابة الداخلية في ضمان صحة

ودقة البيانات والمعلومات وتعمل المراجعة الخارجية على منع وتقليل حدوث الأخطاء، تعتبر المراجعة الداخلية أداة ادارية تابعة للادارة العامة للمؤسسة، بحيث تعمل على تطوير وتحسين أنظمة الرقابة الداخلية.

رابعا : سارة بن عثمان، **دور المراجعة الداخلية في تفعيل نظام الرقابة الداخلية داخل المؤسسة دراسة حالة المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار بحاسي مسعود**، مذكرة ماستر في علوم التسيير، فرع تدقيق ومراقبة التسيير، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013.

تتمحور اشكالية البحث في : **ما مدى الدور الذي تلعبه المراجعة الداخلية في تفعيل نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة ؟** ومن أهم ما توصلت اليه الدراسة من نتائج : المراجعة الداخلية مصلحة مستقلة في المؤسسة وان درجة اعتماد المراجع الخارجي على عمل المراجع الداخلي في المؤسسة يتوقف على عدة عوامل منها : عدد المراجعين الداخليين، طبيعة و درجة مؤهلاتهم العلمية، درجة خبرتهم في مجال المراجعة الداخلية ودرجة الاستقلالية التي يتمتع بها المراجعين الداخليين، اضافة الى أن عدد المراجعين غير كافي، وأن نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة يقيم على أساس ساعات عمل الآلة، كذلك على اساس تقرير المراجعة الداخلية.

الفرع الثاني : الدراسات باللغة الاجنبية

أولا :

Samir Bouguetaya ، **l' audit interne facteur de perfornance dans l' entreprise** ، these de master ، Université de la Méditerranée Aix- Marseille 2 .

تتمحور الاشكالية الاساسية للدراسة : " **هل يعد التدقيق الداخلي عامل لتحسين اداء الشركة ؟** "

توصلت الدراسة الى أهم النتائج التي نوجزها في الآتي :

-أن التدقيق الداخلي مختلف عن الرقابة الداخلية الا أنهما متكاملان؛

-الرقابة الداخلية نمثل مختلف الاجراءات و القوانين التي تساعد على التحكم في المؤسسة.

ثانيا :

CHEKROUN Meriem ، **Le role de l'audit interne dans le pilotage de performance du systhème de contrôle interne : Cas d'un echantillons d'entreprises Algeriennes** ، these de doctorat en Sciences de Gestion، Université Abou Bekr Belkaid de Tlemcen ، 2014/2013 .

تتمحور الاشكالية الرئيسية لهذه الدراسة : " **ان وظيفة المراجعة الداخلية القائمة في الشركات العامة الجزائرية وان اداة الادارة هي نظام الرقابة الداخلية، هل ان وظيفة المراجعة الداخلية تشرف على تحسين نظم الرقابة الداخلية عن طريق التأثير على أدائها** ؟ حيث تم استخدام الدراسة التجريبية للتحقيق في ما اذا كانت الشركات الجزائرية العامة تساعد على كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية والدراسة على عينة من الشركات.

ومن أهم النتائج المتوصل اليها : أنه على الرغم من أن وظيفة المراجعة الداخلية هو نوع من مرحلة التعلم، الا أنه يوفر قيمة حقيقية لتحسين نظامة الرقابة الداخلية من حيث الفعالية و الكفاءة.

نتائج المقابلات مع المراجعين في الشركات وجد أن المدققين الداخليين لا يعطي أهمية لظهور كفاءة نظام الرقابة الداخلية.

المطلب الثاني : مناقشة الدراسات

يتناول هذا المطلب أوجه الشبه و الاختلاف بين الدراسات السابقة و الدراسة الحالية .

الفرع الأول : أوجه الشبه

أغلب هذه الدراسات لها علاقة من قريب أو بعيد مع الموضوع محل الدراسة وهو دور المراجعة الداخلية في تقييم نظام الرقابة الداخلية، حيث يكمن التشابه في المضمون النظري للمراجعة الداخلية ونظام الرقابة الداخلية، أما بالنسبة للمناهج المتبعة فان معظم الدراسات مشابهة مع المنهج المتبع في الدراسة وهذا باتباعها للمنهج الوصفي والمنهج التحليلي، وهدفت الدراسات السابقة الى نفس الهدف وهو دور المراجعة الداخلية في تقييم نظام الرقابة الداخلية وتبيان دور ومساهمة المراجعة الداخلية في المؤسسة، كما توصلت هذه الدراسات تقريبا الى نفس النتائج المتوصل اليها في الموضوع محل الدراسة.

الفرع الثاني : أوجه الاختلاف

اختلفت بعض الدراسات مع الموضوع محل الدراسة من ناحية الاشكال المطروح، وكذلك من حيث طرق المعالجة ومجمع الدراسة حيث نجد أن معظم الدراسات كانت على شكل استبيان بينما الموضوع المدروس عبارة عن دراسة حالة، ويكمن الاختلاف ايضا في المجال الزمني للدراسة.

خلاصة الفصل الأول :

من خلال ما تقدم في مباحث هذا الفصل تمكنا من التعرف على مفهوم كل من المراجعة الداخلية ونظام الرقابة الداخلية، ومهام المراجع الداخلي ومبادئه وأخلاقياته المهنية، اضافة الى الدور البارز والأساسي للمراجعة الداخلية في تقييم نظام الرقابة الداخلية.

تعتبر عملية تقييم نظام الرقابة الداخلية أهم مراحل عملية المراجعة اذ من خلالها يستطيع المراجع أن يتأكد من أن الوقاية محكمة ومن تحديد نقاط الضعف حتى يتفاداها.

الفصل الثانـي :

دور المراجعة الداخلية في تقييم نظام الرقابة الداخلية

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية – ورقلة –

تمهيد :

نتيجة لأهمية الموضوع واتساعه كان لابد من ربط الجانب النظري بالجانب الميداني وذلك من أجل التحقق من الاستنتاجات التي تم التوصل اليها في الدراسة النظرية، ومن خلال هذا الفصل سيتم التطرق الى دور المراجعة الداخلية في تقييم نظام الرقابة الداخلية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية. بحيث سيتناول هذا الفصل ما يلي :

المبحث الاول : الطريقة والاجراءات المتبعة.

المبحث الثاني : تحليل ومناقشة نتائج الدراسة.

المبحث الأول : الطريقة والادوات المتبعة.

انطلاقا من طبيعة الدراسة الميدانية والتي تهدف الى دراسة دور المراجعة الداخلية في تقييم نظام الرقابة الداخلية، ومن خلال هذا المبحث سيتم عرض عناصر الدراسة التي أختيرت بناءا على ملائمتها مع الموضوع والمتمثلة في طريقة الدراسة اضافة الى أدوات الدراسة.

المطلب الأول : طريقة ومنهجية الدراسة .

يتناول هذا المطلب عرض لمتغيرات وأدوات الدراسة.

أولا : طبيعة المتغيرات :

يتناول موضوع الدراسة والمتمثل في دور المراجعة الداخلية في تقييم نظام الرقابة الداخلية على متغيرين أساسين هما :

- **المتغير المستقل** : المراجعة الداخلية.
- **المتغير التابع** : نظام الرقابة الداخلية.

ثانيا : أدوات الدراسة

تمت عملية جمع البيانات و المعلومات اللازمة لانجاز الدراسة على عدد من الوسائل من أبرزها :

- **المقابلة الشخصية** : اعتماد أسلوب المقابلة الشخصية مع أفراد من المؤسسة محل الدراسة والمتمثل في : المدير الجهوي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، نائب المدير الجهوي للقروض على مستوى المجمع. وهذا للحصول على المعلومة المباشرة من اجل شرح الأسئلة للموصل الى إجابات صحيحة وسليمة.
- **قوائم الاستقصاء** : وهي قائمة تحتوي على مجموعة من الأسئلة تم طرحها على المدير الجهوي للوكالة اضافة الى رئيس قسم المحاسبة والشؤون الإدارية بالوكالة، حول واقع المراجعة الداخلية ودورها في تقييم نظام الرقابة الداخلية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
- **التقرير الوصفي** : يقوم على مختلف الأنظمة للرقابة الداخلية في المؤسسة وكيفية ملائمتها مع بيئة المؤسسة ومختلف وظائفها التي توجد بها وطريقة سيرها.
- **الملاحظة** : وهي تسجيل الملاحظات من أجل استعمالها في التحليل وكذلك فحص الوثائق والتقارير.

المطلب الثاني : تقديم المؤسسة محل الدراسة

يتناول هذا المطلب تعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية والمجمع الجهوي للاستغلال والوكالة المستقبلة وعرض الهيكل التنظيمي لها.

أولا : التعريف ببنك الفلاحة و التنمية الريفية [1]

1 – تعريفه :

بنك الفلاحة والتنمية الريفية "**B.A.D.R**" شركة مساهمة برأس مال قدره ثلاثة وثلاثون مليار دينار جزائري **33.000.0000.000.00** الكائن مقرها الاجتماعي بالجزائر العاصمة **17** شارع العقيد عميروش قرار اعتماد البنك رقم **106/82** بتاريخ **1982/03/13** المعدل تحت الرقم **101/88** بتاريخ **1988/05/06** المسجلة بالسجل التجاري للجزائر العاصمة تحت الرقم **16/0000/40161**، هو هيئة عمومية اقتصادية تتمتع بالشخصية المعنوية وكذا الاستقلال في التسيير، مهمته تطوير القطاع الفلاحي وترقية عالم الأرياف وبما أن البنك اصبح بنكا تجاريا مثل البنوك التجارية الاخرى، **BDL، CPA ...** فانه يمول مختلف القطاعات الاقتصادية كما أن البنك يعتبر أكبر شبكة بنكية في الجزائر بالمقارنة مع الهيئات الاخرى.

في بداية الأمر تكون البنك من **140** وكالة متنازلة عنها من طرف البنك الوطني الجزائري **BNA** وأصبح في يومنا هذا **350** وكالة و **31** مجموعة جهوية محلية، يشغل البنك حولي **100000** عامل ما بين اطار و موظف.

يقوم بنك الفلاحة و التنمية الريفية بوظيفتين اساسيتين هما :

–بنك ايداع وتوزيع الاعتمادات.

–بنك التنمية الذي ينفذ المخططات وبرامج الفلاحة.

ومن مهام بنك الفلاحة والتنمية الفلاحية ما يلي :

1 – بنك الفلاحة و التنمية الريفية كبنك تجاري : وتتمثل مهامه في :

– معالجة جميع العمليات التي يقوم بها أي بنك تجاري (قرض ، صرف أو خزينة)؛

– فتح حسابات لكل شخص يقدم طلب؛

– المشاركة في جميع مجالات التوفير والاحتياط؛

[1] وثائق مقدمة من طرف البنك

– تعامله مع مؤسسات القرض العمومي؛

– القيام بتمويل عمليات التجارة الخارجية ومحاولة تقديم تسهيلات للاستثمار الوطني؛

2 – بنك الفلاحة و التنمية الريفية كوسيلة للمراقبة :

– مراقبة تطابق التدفقات المالية للمؤسسات مع المخططات والبرامج المتعلقة بها؛

– تتدخل دوريا في وضعيتها و تسييرها المالي؛

نجد أن القانون التأسيسي للبنك يلخص مهامه من خلال المادة الرابعة على أن مهمته تكمن في تنفيذ جميع العمليات المصرفية والاعتمادات المالية بمختلف أشكالها طبقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها في القروض والمساهمة فيها يكتسي طبقا للسياسة الحكومية وتنمية مختلف القطاعات الفلاحية.

– تمويل العمليات الفلاحية و الزراعية و الصناعية اضافة الى تقديمه لمساعدات لمختلف المؤسسات التي تساهم في تنمية عالم الأرياف؛

– تمويل المشاريع الخاصة بالاستثمارات (الصناعات الصغيرة ، التجارة...) في شكل قروض؛

– تمويل قطاع الصحة حيث ان البنك يمول الاستثمارات الخاصة بهذا القطاع مثل فتح مراكز تصوير طبية، صيدليات، مراكز التحليل الطبي... الخ ، على شكل قروض لمدة 05 سنوات بمعدل فائدة 3.5% وهذا في المناطق الريفية؛

– تمويل بعض الاستثمارات الخاصة بتطوير الأرياف، حيث تمنح قروض في ايطار تشغيل الشباب تخص وسائل نقل المسافرين وكذا تدعيم مشروع تربية الحيوانات كالأبقار والأغنام وشراء العتاد الفلاحي؛

– يقوم البنك بتقديم جملة من قروض الاستغلال كقروض لتمويل الحملات الفلاحية وأيضا لموازنة الوضعية المالية للمؤسسات (السحب عل المكشوف).

2 : أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية والخدمات المقدمة من طرفه والهيكل التنظيمي

أ – أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

ان بنك الفلاحة والتنمية الريفية **BADR** يسخر جميع امكانياته من أجل :

– احترام الضوابط التقنية لسيولة النقدية والائتمان وتوزيع التبعات؛

– صب تعليمات السلطة الوطنية و توجيهاتها؛

– حشد جميع الاعتمادات و تلقي الودائع الفورية و المؤجلة من شخص مادي أو اعتباري؛

– يكتتب جميع السندات العمومية ويؤجرها ويرهنها ويوظفها؛

– يمد القروض القصيرة أو المتوسطة أو طويلة الأجل؛

– يمول في حدود هدفه ومهمته عمليات التجارة؛

– يكتتب ويؤجر جميع السندات؛

– يقوم بدور مراسل البنوك الأخرى ويتولى عمل وكالة مؤسسات القرض الوطنية الأخرى كما يكون وسيطا في ذلك؛

– يقوم بجميع عمليات الدفع ويتلقاها نقدا أو بواسطة الصكوك والتحويلات والوضع تحت التصرف ووسائل الاعتماد والقروض المالية وغيرها من العمليات المصرفية؛

– ترقية النشاطات الفلاحية والحرفية والفلاحية الصناعية؛

– تنمية النشآت الفلاحية والانتاجية؛

– يسعى بنك الفلاحة والتنمية الريفية **BADR** الى تحسين علاقاته مع البنوك الاخرى بانشاء سمعة طيبة عن طريق تسهيل المعاملات الخارجية من اعتمادات مستندية وغيرها من التعاملات؛

– مساهمة البنك في سياسة التنمية وتجديد القطاع الفلاحي بادخال التحسينات عليه والاستثمار في النشاطات الأكثر مردودية؛

– تطوير المنتجات الغذائية الزراعية والصناعية وكذا مساعدة الفلاحين في ترويج المنتجات للمساهمة في التجارة الخارجية ودعم المهن الحرة؛

– يهدف أيضا بنك الفلاحة والتنمية الريفية الى المنافسة مع البنوك الأخرى في مجال تقديم الخدمات وتحسين ظروف العمل وتوفير أحسن الخدمات للعميل؛

– تجديد الممتلكات والوسائل؛

– تطوير نوعية الخدمات المقدمة؛

– التكوين الجيد للمستخدمين لضمان التسيير الحسن؛

– المساهمة في دعم الاقتصاد الوطني؛

– توسيع مجالات القرض في القطاعات غير القطاع الفلاحي؛

– المساهمة في تحسين ظروف المعيشة والعمل وتطوير الارياف؛

– ايجاد سياسة أكثر فعالية في جميع الموارد؛

ب – الخدمات المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية .

1- حسابات ايداع لأجل : هو حساب غير مقيد بسندات بنكية و موجه لأشخاص طبيعيين ومعنويين؛

- حساب الأموال بالعملة الصعبة : توضع تحت تصرف العميل في كل وقت بنسبة فائدة حسب الشروط العاملة للبنك؛

- حساب الأموال بالعملة المحلية (الدينار) : يقدر المبلغ ب 10000 دينار جزائري على الأقل بمعدل فائدة ثابت تدفع في آخر المدة الزمنية المحددة من طرف البك.

2- سندات الصندوق : هو ايداع بأجل موجه للاشخاص الطبيعيين والمعنويين والمبلغ الأدنى يقدر ب 1000 دينار جزائري لفائدة متغيرة.

3- بطاقة بنك الفلاحة و التنمية الريفية : هذه البطاقة تسمح بالسحب نقدا عن طريق موزعات اوتوماتيكية متوفرة لدى الوكالات الجزائرية، ومن فوائد هذه البطاقات تسهيل عمليات السحب والتي تسمح لصاحبها بالسحب 24 ساعة وحتى في الاعياد وأيام العطل اضافة الى تجنب الانتظار الطويل في شباك البنك.

4- معالجة العمليات البنكية عن بعد و في أوقاتها الحقيقية ؛

5- تسهيل تغيير الحسابات عن بعد ؛

6- دفتر التوفير لبنك الفلاحة و التنمية الريفية : في اطار تشجيع التوفير والادخار يقوم البنك بفتح دفاتر الاشخاص، تسجل فيها مختلف عمليات الايداع والسحب.

7- تمويل الاستثمارات :

- تمويل قطاع الصيد البحري وتربية الأسماك على شكل قروض متوسطة الأجل 07 سنوات ب 3.5% وذلك في المناطق الريفية؛

- تمويل المشاريع الاستثمارية والمتمثلة في التجارة وسيارات الاسعاف والصناعات الصغيرة وهذا التمويل يكون في شكل قروض لمدة 03 سنوات؛

- تمويل مشاريع تنمية الأرياف مثل تمويل قطاع النقل وتدعيم مشروع تربية الحيوانات والمشاريع الزراعية.

ثانيا : التعريف بوكالة الفلاحة والتنمية الريفية بورقلة وهيكلها التنظيمي

1 – التعرف بالوكالة

وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ورقلة هي واحدة من 09 وكالات التابعة لولاية ورقلة بهدف توسيع مجال نشاط البنك و خدمة زبائنه الموجودين بالولاية، ترتكز مهمته بالشكل الأساسي على تطوير القطاع الفلاحي وكذا ترقية المناطق الريفية حيث يوجد بالوكالة 16 موظف.

الشكل رقم (02)

الوكالات التابعة للمديرية الجهوية بورقلة (الملحق رقم 01)

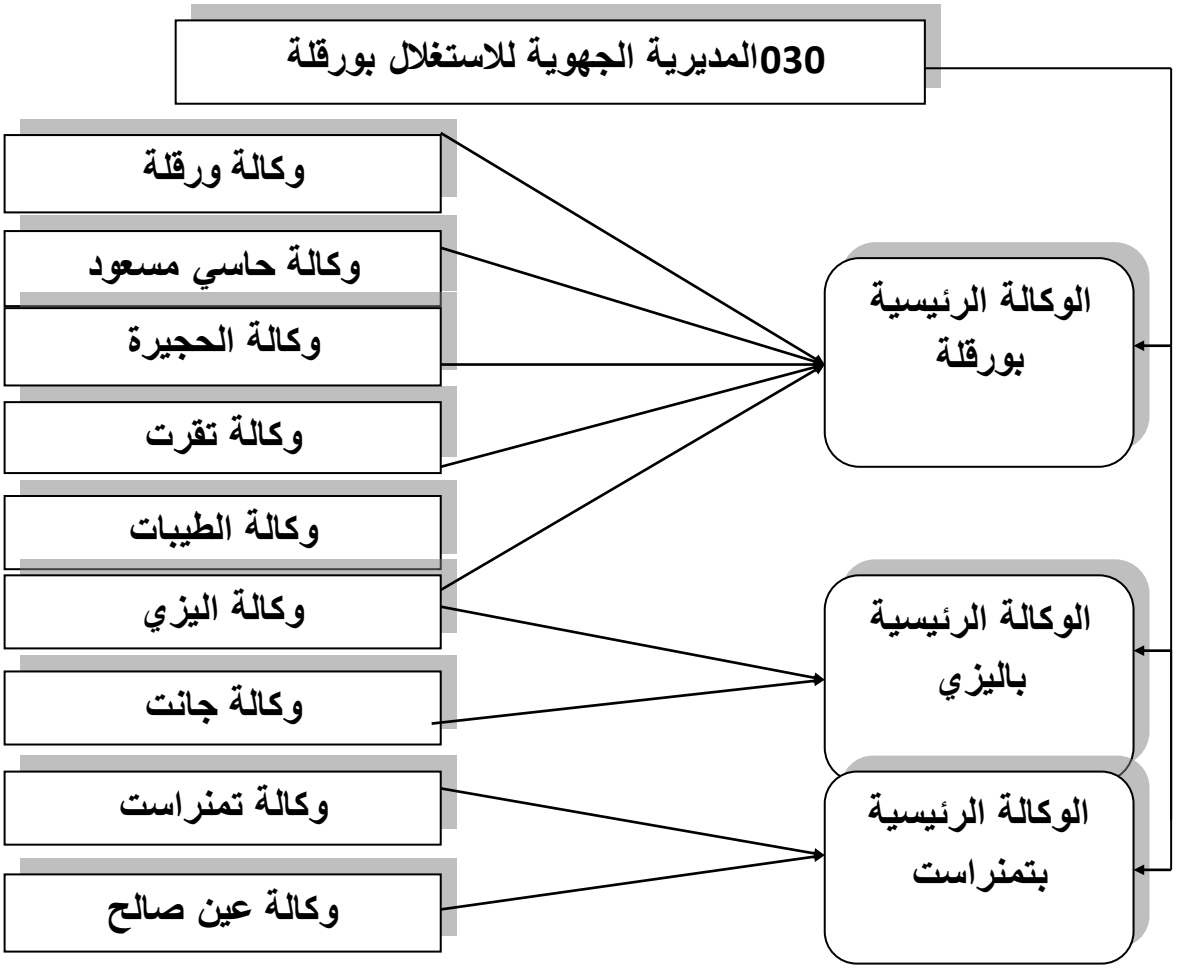

2 : الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية .

الشكل رقم(03) الهيكل التنظيمي لوكالة BADR بورقلة(الملحق رقم02)

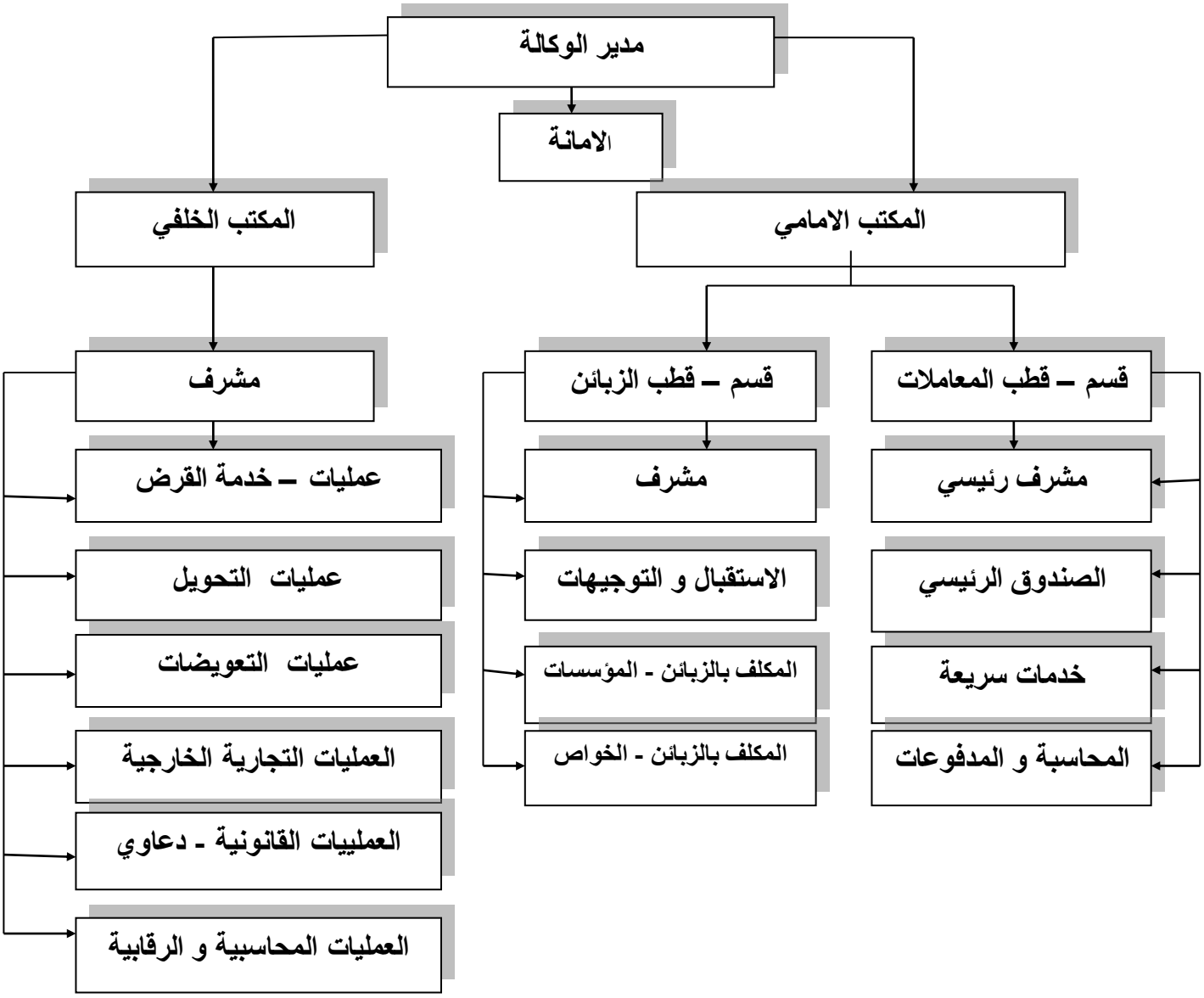

المصدر : مديروكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بورقلة

تتكون المديرية الفرعية في هيكلها التنظيمي من عدة خلايا يترأسها مدير يقوم باعطاء توجيهات لمختلف هذه الخلايا وهذا تحت مسؤوليته،

حيث ينقسم الهيكل الى مكتب أمامي ومكتب خلفي.

1 المكتب الأمامي : و هو بدوره ينقسم الى قسمين :

– قسم خاص بازبائن : ويعتبر واجهة للوكالة وهو خاص بالزبائن، حيث يقوم باستقبال وتوفير الجو المناسب والملائم لهم.

– قسم خاص بالمعاملات : يشمل الاستخدامات التقنية والبشرية وهذا من أجل معالجة العمليات المرسلة من القسم الخاص بالزبائن.

يتكون هيكل الوكالة من :

أ– **مدير الوكالة** : وهو المسؤول الأول على الوكالة والذي يشرف على السير الحسن والربط بين مختلف أنشطة الوكالة.

ب– **قسم خاص بالزبائن** : وهو القسم المسؤول باستقبال الزبائن ويقوم بمعالجة وتنفيذ عملياتهم المختلفة، حيث يتكون هذا القسم من :

–المشرف : وهو المكلف بالاشراف والمراقبة على عمليات القسم الخاص بالزبائن ويضمن الربط بين هذا القسم والقسم المسؤول على المعاملات.

–المكلف بالزبائن : يعتبر المتحدث الممتاز للزبائن حيث يقوم بتنفيذ العمليات اضافة الى توجيه النصائح للزبائن ومساعدتهم في معالجة عملياتهم.

–مصلحة الصندوق : وهي اهم مصلحة في الوكالة بحيث تستقبل الودائع ويسحب منها الأموال.

–الخدمات السريعة.

2 – **المكتب الخلفي** : وجود مصالح خاصة بعمليات القروض، التحويل والتعويضات اضافة الى التجارة الخارجية والعمليات القانونية.

– مصلحة المحاسبة والشؤون الادارية : تعتبر من اهم المصالح في الوكالة وتتكون من ثلاثة مصالح : مصلحة المحاسبة والجباية، مصلحة تحليل وتطهير الحسابات ومصلحو الميزانية ومراقبة التسيير.

المبحث الثاني : تحليل ومناقشة نتائج الدراسة

خصص هذا المبحث لعرض النتائج المتوصل لها من خلال دراسة حالة مؤسسة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، ومناقشة هذه النتائج للوصول الى إجابة على السؤال المطروح في الإشكالية.

المطلب الأول : تحديد هيئة المراجعة الداخلية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية .

الهيئة المكلفة بالمراجعة الداخلية هي المفتشية العامة بكل مديرية جهوية للاستغلال، بحيث تقوم الهيئة المفتشية " هيئة المراجعة الداخلية " بالمديرية الجهوية للاستغلال بورقلة بدوريات على 09 وكالات التابعة لها حسب مخطط سنوي للمراجعة المصادق من طرف مجلس الادارة.

تنقسم الرقابة المطبقة الى ثلاثة أنواع هي :

-الرقابة المحاسبية؛

-الرقابة على القروض؛

-الرقابة على الجانب الاداري والقانوني.

هذه الرقابة تكون على الوكالات التسعة التابعة لولاية ورقلة بمتوسط 03 أشهر لكل وكالة على الأقل وحسب درجة مخاطر الوكالة وتكون دورية وفجائية.

الشكل رقم (04) يوضح عملية المراجعة الداخلية في المديرية

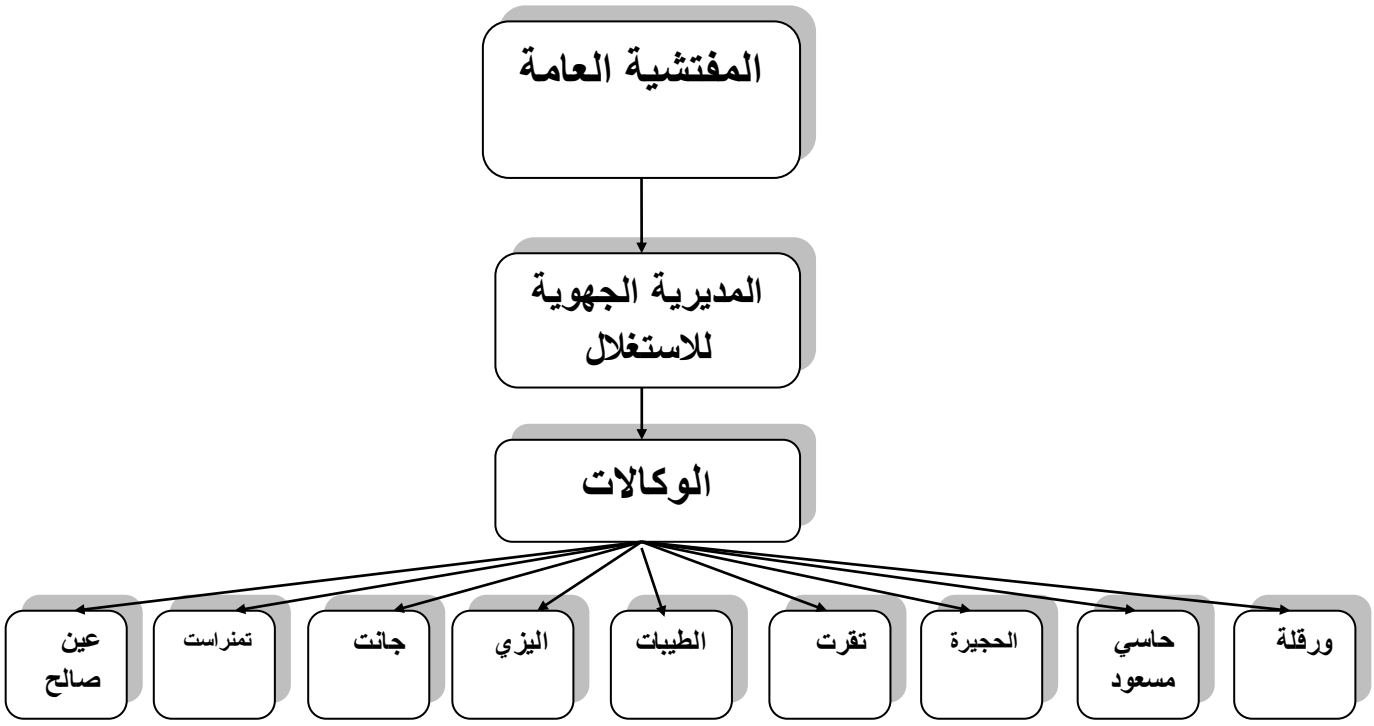

المصدر : من اعداد الطالبة بناءا على معلومات شفاهية من المسؤولين

ويكمن دور المفتشية العامة " هيئة المراجعة الداخلية " في :

– القيام بمراقبة شاملة ودقيقة لتصحيح الأخطاء؛

–كشف الأخطاء والاختلاسات وتحديد مرتكبيها؛

–القيام بعمليات التحري والتدقيق والتأكد من كل النشاطات؛

–إمكانية التدخل في أي وقت.

ثانيا : كيفية سير المراجعة الداخلية " خطوات التفتيش "

تمارس مهمة المراجعة الداخلية من طرف فرقة التفتيش بصفة فجائية وتكون مهام التفتيش إما مهام خاصة بطلب من رئيس المدير العام، أو مهام محددة أي "تحديد المصلحة المراد تفتيشها "ويتحدد عدد المفتشين حسب حجم الوكالة.

يتم انجاز مهمة المراجعة الداخلية " التفتيش" خلال ثلاثة مراحل هي :

1)المرحلة الفحص الأولي : على مستوى المفتشية العامة تبدأ هذه المرحلة، اذ تقوم بتحديد الخطة التي ستتبعها في التفتيش خلال السنة وهذا عن طريق وضع برنامج سنوي.

بعد الموافقة على هذا البرنامج، تقوم مديرية التفتيش العامة بتحديد فرقة مفتشين " مراجعين داخليين " ويتعين على المفتشين المعنيين التعرف على الهيكل المراد تفتيشه والتحضير للمهمة . يجب على المفتش أن يقوم بما يلي :

–إعداد مخطط عمل؛

–جمع المعلومات التي لها علاقة بنطاق الفحص؛

–الاطلاع على الاجراءات الخاصة بالعمليات والأنشطة المصرفية.

2)مرحلة التفتيش : قبل بداية مرحلة التفتيش يقوم مدير المفتشية الجهوية بتنظيم اجتماع من أجل البدء بالقيام بالمهمة ويجتمع كل من فرقة التفتيش والمسؤول عن المصلحة التي سوف يقومون بمراجعتها اضافة الى الموظفيين المعنيين مباشرة، وهذا من أجل الاتصال والتعرف بأعضاء المراجعة والمطالبة بالمعلومات، يقوم المراجع بالبدء في مهمته وهذا بمراجعة وتحليل الوثائق والعمليات مع طرح أسئلة للمسؤولين والموظفين.

ومن مميزات هذه المرحلة اكتشاف المشاكل والبحث عن أسبابها والنتائج المترتبة وبعد ذلك اقتراح التوصيات واعطاء النصائح.

3)مرحلة اعداد التقرير : تسجل مهمة وتدخلات الفرقة المفتشة في شكل تقرير مكتوب (ملحق رقم 03) منظم يتضمن الاثباتات المسجلة والنتائج المتوصل لها والأخطاء الغير قانونية المدعمة بأدلة اثبات.

يتم الموافقة على التقرير من قبل مدير المفتشية الجهوية، ترسل نسخة الى الوكالة المعنية بالتفتيش للتصرف ووضع التدابير الضرورية.

الفرع الثاني : تقييم نظام الرقابة الداخلية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

سنقوم بتبيين دور المراجعة الداخية في تقييم نظام الرقابة الداخلية للهيكل التنظيمي للمديرية والاجراءات المحاسبية ومصلحة القروض وذلك باجراء مقابلات مع مختلف المسؤولين اضافة الى جدول استقصاء لتحديد نقاط القوة و كذا نقاط الضعف في النظام ثم تحليلها والخروج بمجموعة من الاستنتاجات والاقتراحات لسد الثغرات.

أولا : التقرير الوصفي لعمليات القروض

ان بنك الفلاحة و التنمية الريفية كباقي البنوك التجارية كباقي البنوك التجارية من مهامها جلب الودائع المالية للبنك واستخدامها عبر قروض مالية يستفيد منها المستثمرون وزبائن البنك.

هناك أنواع كثيرة للقروض يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية لزبائنه منها قروض كلاسيكية طويلة الأجل، متوسطة وقصيرة الأجل وقروض أخرى غير كلاسيكية مدعمة من طرف الدولة وخاصة في مجال الفلاحة قصد النهوض بالاقتصاد الزراعي والفلاحي.

وفيما يلي سنتناول عملية القرض المدعم من الدولة :

انشأت الدولة اجهزة لتدعيم الشباب الجزائري قصد خلق مشاريع استثمارية مستدانة، وهناك ثلاثة أجهزة:

-وكالة تشغيل الشباب ANSEJ؛

-الصندوق الوطني للتأمين CNA ؛

-القرض المصغر ANGEM.

يكون الاتصال أولا عبر الوكالات الخاصة بمساعدة الدولة، وبعد قبول الوكالة للقرض يعطى لصاحب القرض شهادة قبول.

يتجه صاحب القرض الى البنك لدى مصلحة القروض والتي تتكون من عدة موظفين لكل دوره، يستقبل صاحب القرض من طرف المكلف بالدراسة ويطلب منه احضار طلب خطي يدون علية نوعية القرض

المطلوب وفي اي اطار ،اضافة الى مجموعة من الوثائق (شهادة السكن، شهادة الميلاد، بطاقة التعيرف، شهادة البطالة او شهادة التكوين او شهادة جامعية او البطاقة الحرفية) ... الخ. (الملحق رقم04)

حيث يقوم المكلف بالدراسة بالدراسة التقنية الاقتصادية واعطاء رأيه اما رفض او قبول، يحول الملف الى مدير مصلحة القروض يقوم بمراجعة الملف واعطاء رأيه باللرقض أو القبول ثم يأخد الملف الى مدير الوكالة والذي يقوم أيضا بمراجعة الملف واعطاء رأيه بالقبول أو الرفض.

بعد دراسة الملف من قبل المكلف بالدراسة، مدير مصلحة القروض ومدير الوكالة يرسل الملف الى مدير التعهدات وهذا من أجل اتخاذ القرار النهائي للقرض، بعد كل هذه الأوراق يقوم المسؤول القانوني بالتأكد من صحتها وتأشيرها ثم يقوم بارسال رسالة الى الوكالة المعنية مفادها أن كل الوثائق استلمت وهي سليمة ومن هنا تقوم الوكالة بالبدء في التمويل وذلك عن طريق :

- صكوك بنكية؛
- حوالة بنكية.[1]

ثانيا : الاجراءات الداخلية والمحاسبية

من أجل تقييم نظام الرقابة الداخلية بالمؤسسة محل الدراسة، تم وضع قائمة استقصاء تتضمن مجموعة من الأسئلة تكون الاجابة فيها ب " نعم " أو " لا " مع اضافة ملاحظات والتقييم يتعلق بالعمليات والاجراءات الداخلية والمحاسبية. تمت الاجابة على الأسئلة بمساعدة مدير الوكالة الجهوية ورئيس مصلحة المحاسبة والشؤون الادارية.

الجدول رقم (02) قائمة استقصاء خاصة بالعمليات والاجراءات الداخلية والمحاسبية

الرقم	الأسئلة	نعم	لا	الملاحظة
1/1	**العمليات و الاجراءات الداخلية .**			
01	**هل يوجد رسم حديث للهيكل التنظيمي ؟**	√		وجود هيكل تنظيمي يحدد المسؤوليات
02	**هل توجد قواعد و اجراءات مكتوبة تحدد مهام الموظفين ؟**	√		لكل موظف رسالة تحدد له مهامه بالتفصيل
03	**هل تقوم الادارة باجتماعات نظامية**	√		

[1] نائب المدير الجهوي و رئيس مصلحة القروض , **التقرير الوصفي لعمليات القروض** , بنك الفلاحة و التنمية الريفية بورقلة 2020/08/11 (مقابلة شخصية)

	لوضع السياسات و الأهداف و اتخاذ القرارات المناسبة ؟			
04	**هل تتواصل الادارة مع العاملين ؟**	√		
05	**هل يقوم البنك بدورات تكوين للموظفين لتطوير خبراتهم ؟**	√		يملك البنك مراكز تكوين خاصة به
06	**هل هناك قاعة أرشيف تناسب حجم البنك و نشاطه؟**	√		اضافة الى تزويها بأنظمة تنبيه للحرائق
07	**هل هناك مراقبة لامضاءات الزبائن ؟**	√		
08	**هل يستعين البنك بكاميرات مراقبة ؟**	√		القانون الداخلي للمؤسسات المالية يلزم بوجود كاميرات مراقبة شاملة على البنك كله داخله و خارجه
09	**هل لدى البنك أنظمة خاصة لكشف الفيروسات و الهاكرز ؟**	√		يوجد نظام خاص بالكشف و كذا المحو ، يجدد كل سنة
10	**هل هناك أجهزة فحص ضوئية لعد الأوراق النقدية و كشف المزورة منها ؟**	√		
11	**هل هناك احتياطات في حالة انقطاع التيار الكهربائي ؟**	√		وجود مولد كهربائي يعمل اوتوكاميكيا فور انقطاع التيار الكهربائي
12	**في خضم هذه الجائحة المستجدة (كوفيد 19) هل اتخذ البنك بعض التدابير الصحية حتى يتجنب العدوى ؟**	√		اتخذت كل التدابير الوقائية و أنشأت لجنة لهذا الغرض
2/2	**الاجراءات المحاسبية .**			
01	**هل لدى البنك سياسات و اجراءات محاسبية مكتوبة ؟**	√		
02	**هل هناك سجلات قانونية يفرض على البنك مسكها؟**	√		دفتر اليومية ، دفتر الاجور ، دفتر العطل ....
03	**هل يقوم بمسك هذه السجلات أشخاص معلن عنهم؟**	√		

04	هل تشمل جميع القيود المحاسبية على تعريف كاف بالحسابات التي يجب ان تسجل بها ؟	√		
05	هل تحفظ السجلات في مكان أمين ؟ كخزانة محكمة الاغلاق و تكون ضد الحريق .	√		

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على المقابلة مع مدير البنك ورئيس مصلحة المحاسبة

المطلب الثاني : تحليل ومناقشة نتائج الدراسة

يتناول هذا المطلب تحليل ومناقشة النتائج المتوصل اليها.

أولا : تحليل ومناقشة دور المراجعة الداخلية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية :

خلال اجراء مقابلات واتصالات مع رؤساء المصالح توصلنا الى النتائج التالية :

– ان خلية المراجعة الداخلية " هيئة المفتشية العامة " تلعب دورا مهما في المؤسسة، حيث تظهر هذه الأهمية في الدور الكبير الذي تقوم به من أجل الحماية من الاختلاسات والتلاعبات.

– بما أن المراجعة مستقلة في المؤسسة فهي تحقق أحد معايير المراجعة والتي تهدف الى استقلالية المراجع الداخلي عن الأنشطة التي يقوم بمراجعتها حول وضعية المؤسسة ومدى كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة.

– تتمتع المراجعة الداخلية بالتنظيم وهذا لاتباعها لمنهجية منظمة، فهي ترتكز على جملة من الطرق والوسائل التي تساعدها في جمع أدلة الاثبات و هذا من أجل تدعيم رأيها حول المؤسسة.

– تعتبر المراجعة الداخلية الوسيلة المباشرة لتقييم نظام الرقابة الداخلية، حيث يتجلى دورها الأساسي في الكشف عن الأخطاء والانحرافات الموجودة والأطراف المسؤولة عنها، وتعمل على السير الحسن للعمل بشكل مستمر دون التعرض الى عوائق أو صعوبات.

الفرع الثاني : تحليل ومناقشة نتائج تقييم نظام الرقابة الداخلية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

بعد القيام بالدراسة الميدانية وجمع المعلومات حول موضوع البحث والاجابة على أسئلة الاستقصاء، احظنا أن كل الاجابات ب " نعم " هي عبارة عن نقاط قوة للنظام ومنه نستنتج أن نظام

الرقابة الداخلية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية قوي، وبالرغم من قوة النظام إلا أنه توجد بعض من نقاط يفتقرها النظام وهي بمثابة نقاط ضعف له.

ويمكن إبراز نقاط القوة والضعف في ما يلي :

أولا : نقاط القوة

– وجود هيكل تنظيمي مناسب يضمن المسؤوليات والصلاحيات؛

– توفر دليل للاجراءات يوضح مهم واختصاصات كل مصلحة بالتفصيل، حتى يكون هناك فهم واضح للمهام المطلوبة؛

– متابعة المدير لكل العمليات بالوكالة والتصديق عليها واتصاله الدائم بمختلف العاملين؛

– حرص الوكالة على القيام بدورات تكوينية لموظفيها؛

– قيام مصلحة المحاسبة بتدقيق كا العمليات المحاسبية واثباتها بوثيقة أصلية ومبررة؛

– وجود قاعة أرشيف تناسب حجم الوكالة وتحفظ كل الوثائق والنسخ و يحترم فيها كل قواعد الحيطة والحذر لتجنب وقوع الحوادث كالحرق والسرقة؛

– مراقبة صارمة لامضاءات الزبائن وذلك عن طريق مقارنة الامضاء مع الاستمارة الموجودة لدى البنك أو آليا وذلك عن طريق اظهار الإمضاء وصورة الزبون على الإعلام الآلي؛

– استعانة البنك بكاميرات مراقبة اضافة الى توفر جداري ناري يقوم بكشف الفيروسات والهاكرز ؛

– وجود شبكة معلوماتية تسمح بتبادل المعلومات والوثائق فيما بين الوكالات وبذلك رفع لنوعية الاتصال وربح الوقت.

ثانيا : نقاط الضعف

– الحجم الكبير من العمليات و قلة العمال المكلفين بها؛

– تناوب على العمل خاصة في فترة العطل يتم بصفة عشوائية، حيث نجد عامل يتكفل بالعديد من العمليات تفوق طاقته العملية والعلمية، وقد تكون عمليات غير متجانسة فيما بينها؛

– مدة دراسة ملفات طلب القروض تطول وهذا ما يتسبب في عرقلة انجاز المشاريع؛

– عدم التحكم في مخاطر منح القروض.

خلاصة الفصل الثاني

استهدفت الدراسة الميدانية بشكل أساسي لمعرفة دور المراجعة الداخلية وكيف تساهم في تقييم نظام الرقابة الداخلية في مؤسسة بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

ومن خلال الدراسة و تحليل النتائج توصلنا الى :

– المراجعة الداخلية وسيلة رقابية تساعد ادارة الامؤسسة وموظفيها لتأدية مسؤولياتهم بفعالية وتحسين مستوى العمل، كذلك تقديم ضمان معقول حول الالتزام بالاجراءات واللوائح.

– وظيفة المراجعة الداخلية في مؤسسة بنك الفلاحة والتنمية الريفية تستخدم لتقييم وتعزيز نظام الرقابة الداخلية من خلال مراجعة كافة أنشطة المؤسسة.

الخـــــاتمة

الخاتمة

ان كبر حجم المؤسسات من جهة وتعقد نواحيها الادارية والمالية من جهة أخرى جعل ادارات هذه المؤسسات تبحث عن سياسات واجراءات مقننة لتسيير محكم، لذلك بات من الضروري وجود نظام رقابي فعال من خلال تفعيل مهمة المراجعة وتبني المؤسسة لأنظمة رقابة، حيث هذا يضمن عدم الوقوع في الأخطاء والغش وضمان السير الحسن للعمليات.

ومن خلال موضوع الدراسة " دور المراجعة الداخلية في تقييم نظام الرقابة الداخلية " وبمعالجة الاشكالية التالية :

ماهو دور المراجعة الداخلية في تقييم نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة ؟

حيث تم ابراز الهدف الرئيسي من الدراسة لهذا الموضوع وهو التعرف على عملية المراجعة الداخلية وتبيين دورها في تقييم نظام الرقابة الداخلية، ومن خلال ما تم عرضه من الجانب النظري والجانب التطبيقي, تم التوصل الى مجموعة من النتائج المتعلقة باختبار الفرضيات و التساؤلات المطروحة, اضافة الى النتائج والتوصيات المتعلقة بالفصول النظرية وبدراسة الحالة نذكرها فيما يلي :

فيما يخص اختبار الفرضيات تم التوصل الى النتائج التالية :

– بالنسبة للفرضية الأولى: المراجعة الداخلية تعتبر نشاط داخلي مستقل من أجل الرقابة الادارية والمحاسبية، وتقييم مدى تماشي النظام القائم بالمؤسسة مع متطلبات الادارة؛

_ بالنسبة للفرضية الثانية: تعمل المراجعة الداخلية على اظهار نقاط القوة والضعف وتقدم التوصيات للادارة العليا على شكل مقترحات يتضمنها التقرير النهائي؛

_ بالنسبة للفرضية الثالثة: ان نظام الرقابة الداخلية خطة تنظيمية ومجموعة من الأساليب والاجراءات التي تستخدمها الادارة لحماية أصولها وضبط ومراجعة بياناتها المحاسبية والتأكد من دقتها ودرجة الاعتماد عليها، ويشجع الموظفين على التمسك بالسياسات الادارية الموضوعة وتجنب وقوع الأخطاء.

أما فيما يتعلق بنتائج الدراسة فهي كما يلي:

– المراجعة الداخلية وظيفة مهمة وأساسية في المؤسسة، بحيث تهدف لحماية ممتلكات المؤسسة من مختلف التلاعبات والأخطاء وامكانيتها على اكتشاف الثغرات ومعالجتها؛

– المراجعة الداخلية وظيفة وقائية وضرورية لتحسين وتقييم نظام الرقابة الداخلية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بحيث تضمن مصداقية وصراحة نظم المعلومات المستخدمة واحترام صحيح للاجراءات الداخلية والقوانين المعتمدة وأيضا المحافظة على الذمة المالية و أصول البنك؛

– يعتمد بنك الفلاحة والتنمية الريفية على وظيفة المراجعة الداخلية باعتبارها الوسيلة المباشرة لتقييم نظام الرقابة الداخلية حيث تعمل على اكتشاف نقاط القوة والضعف له وتقوم بابرازها، فالهدف من تقييم نظام الرقابة الداخلية من طرف المراجع الداخلي هو اكتشاف نقاط قوته ونقائصه وبالتالي مدى فعاليته

– تقوم المراجعة الداخلية باعطاء نصائح تصحيحية لمتخذي القرار حيث تمكن الادارة من معرفة نقاط القوة و الضعف في البنك وهذا ما يساعد في عملية اتخاذ القرارات الصائبة؛

– يساعد نظام الرقابة الداخلية على التحكم في البنك هذا من أجل تحقيق أهدافه المتعلقة بالالتزام بالقوانين والتعليمات الادارية.

التوصيات والاقتراحات :

– ادراج مصلحة خاصة بالمراجعة الداخلية على مستوى المديرية؛

– الاهتمام بوظيفة المراجعة الداخلية و تفعيل دورها لما لها من أثر ايجابي في دعم نشاط المؤسسات و احكام الرقابة في مختلف الجوانب؛

– التحسين من الخدمات البنكية للعملاء (سهولة الاجراءات)؛

– تحسين ضمان القروض بصفة دورية وضرورة الحصول على ضمانات فعالة وسليمة قبل منح القروض.

آفاق الدراسة:

هناك بعض الجوانب الهامة التي لها صلة بموضوع الدراسة والتي يمكن اقتراحها بأن تكون اشكالية لمواضيع قادمة :

– المراجعة الداخلية ودورها في صنع القرار في المؤسسة؛

– دور المراجعة الداخلية في الحد من ممارسات المحاسبة الابداعية؛

– تقييم كفاءة نظام الرقابة الداخلية في ظل التجارة الالكترونية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

قائمة الكتب باللغة العربية :

1. إبراهيم أحمد الصعيدي ، "**اتجاهات معاصرة في المراجعة**" ، القاهرة ، قصر الزعفران ، 1990
2. إدريس عبد السلام اشتيوي ، "**المراجعة معايير و اجراءات**" ، النهضة العربية ، لبنان ، الطبعة الرابعة ، 1996
3. أمين السيد أحمد لطفي ، "**التطورات الحديثة في المراجعة**" ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2008
4. خالد أمين عبد الله ، "**التدقيق و الرقابة في البنوك**" ، دار وائل للنشر ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2012
5. داود يوسف صبح ، "**دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية**" ، الطبعة الأولى ، اتحاد المصارف العربية ، بيروت – لبنان ، 2007
6. رجب السيد راشد ، عبد الفتاح محمد صحن ، "**أصول المراجعة**" ، الدار الجامعية للنشر و التوزيع ، الاسكندرية ، 2000
7. رضا خلاص ، "**مرام المراجعة الداخلية للمؤسسة**" ، دار هومة للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2013
8. عبد الفتاح محمد صحن ، فتحي رزق السوافيري ، " **الرقابة و المراجعة الداخلية**" ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2005
9. عبد الوهاب نصر على ، د. شحاته السيد شحاته ، "**الرقابة و المراجعة الداخلية الحديثة**" ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2006/2005
10. عطا الله أحمد سويلم الحسبان ، "**التدقيق و الرقابة الداخلية (في بيئة نظم المعلومات المحاسبية** "، دار الراية للنشر و التوزيع ، عمان – الأردن ، الطبعة الأولى ، 2009
11. محمد التهامي طواهر ، مسعود صديقي ، "**المراجعة و تدقيق الحسابات الاطار النظري و الممارسات التطبيقية**" ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003
12. محمد بوتين ، "**المراجعة و مراقبة الحسابات من النظرية الى التطبيق**" ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2003
13. محمد شوقي عطا الله ، "**دراسات متقدمة في المراجعة**" ، القاهرة ، 1994

14. مصطفى صالح سلامة ، "**مفاهيم حديثة في الرقابة الداخلية و المالية**" ، دار البداية ناشرون و موزعون ، الطبعة الأولى ، 2010

15. وجدي حامد حجازي ، "**أصول المراجعة الداخلية مدخل علمي تطبيقي** " ، دار التعليم الجامعي ، الاسكندرية ، 2010

قائمة الكتب باللغة الفرنسية :

16 – Lionel Collins ، Gérad Valin : Audit et contrôle interne ، aspects financiers opérationnels et stratégéque، 4eme edition ، Dalloz ، 1992

17 – Rbirien ، Jsencal : **"Contrôle interne et vérification"**، édition preportaine inc ، Canada ، 1984

الأطروحات و المذكرات :

18–غوالي محمد بشير، "**دور المراجعة في تفعيل الرقابة داخل المؤسسة**" ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة الجزائر ، 2004/2003

19–فضيلة بوطورة ، "**دراسة و تقييم نظام الرقابة الداخلية في البنوك**" ، مذكرة لاستكمال شهادة الماجستير ، تخصص علوم التسيير ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، 2007

المجلات :

20–خالد أحمد محمد حمودة ، فاطمة شادي هدية حسن ، زهرة عبد السلام محمد حمودة ، "**دور المراجع الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية**" ، مجلة دراسات الانسان و المجتمع ، العدد الخامس ، 2018

الملاحق

الملحق رقم (01)

الوكالات التابعة للمديرية الجهوية بورقلة

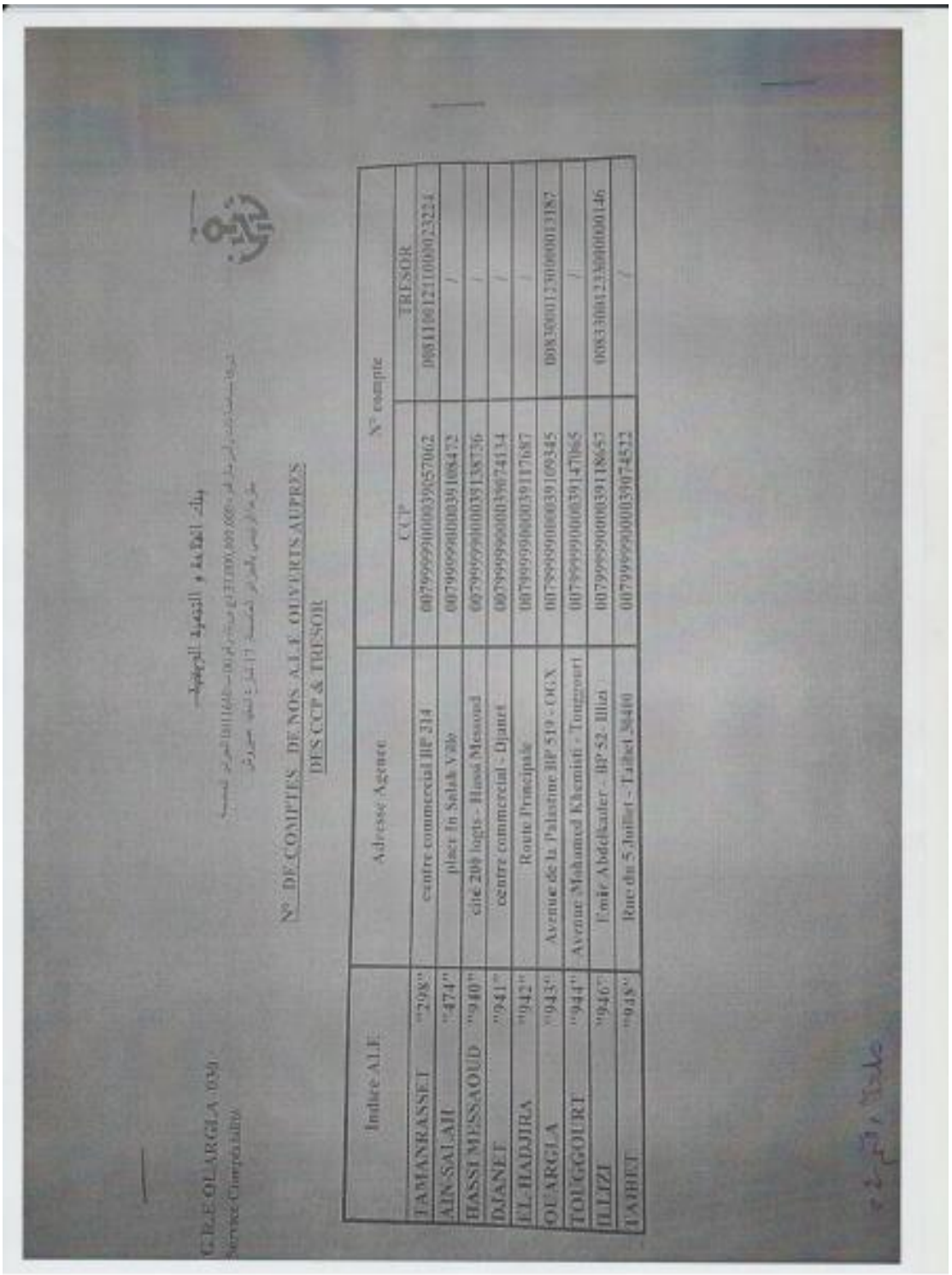

بنك الفلاحة و التنمية الريفية

CLE OUARGLA 030

N° DE COMPTES DE NOS ALE OUVERTS AUPRES DES CCP & TRESOR

Intitulé ALE	Adresse Agence	N° compte	
		CCP	TRESOR
TAMANRASSET "298"	centre commercial BP 314	00799999000039057062	00811001211000023224
AIN SALAH "474"	place In Salah Ville	00799999000039108473	/
HASSI MESSAOUD "940"	cite 200 logts - Hassi Messoud	00799999000039138736	/
DJANET "941"	centre commercial - Djanet	00799999000039674134	/
EL HADJIRA "942"	Route Principale	00799999000039117687	/
OUARGLA "943"	Avenue de la Palestine BP 519 - OGX	00799999000039109345	00830001330000013387
TOUGGOURT "944"	Avenue Mohamed Khemisti - Touggourt	00799999000039147065	/
ILLIZI "946"	Emir Abdelkader - BP 52 - Illizi	00799999000039118647	00830001233000000146
TARHET "948"	Rue du 5 Juillet - Tarhet 38400	00799999000039074532	/

الملحق رقم (02)

الهيكل التنظيمي لوكالة BADR بورقلة

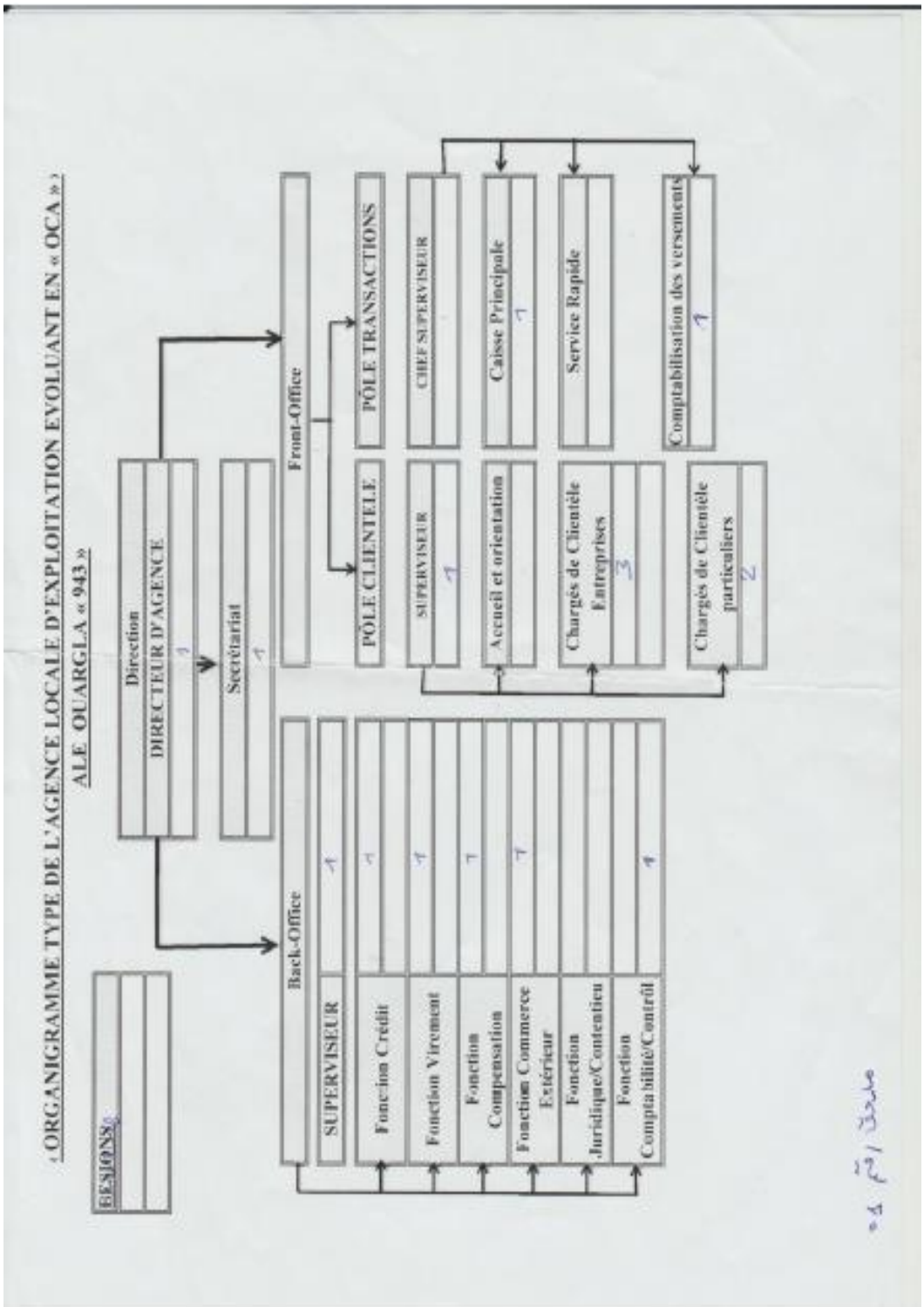

الملحق رقم (03)

نموذج عن تقرير المفتشية الجهوية للتدقيق لبنك الفلاحة و التنمية الريفية

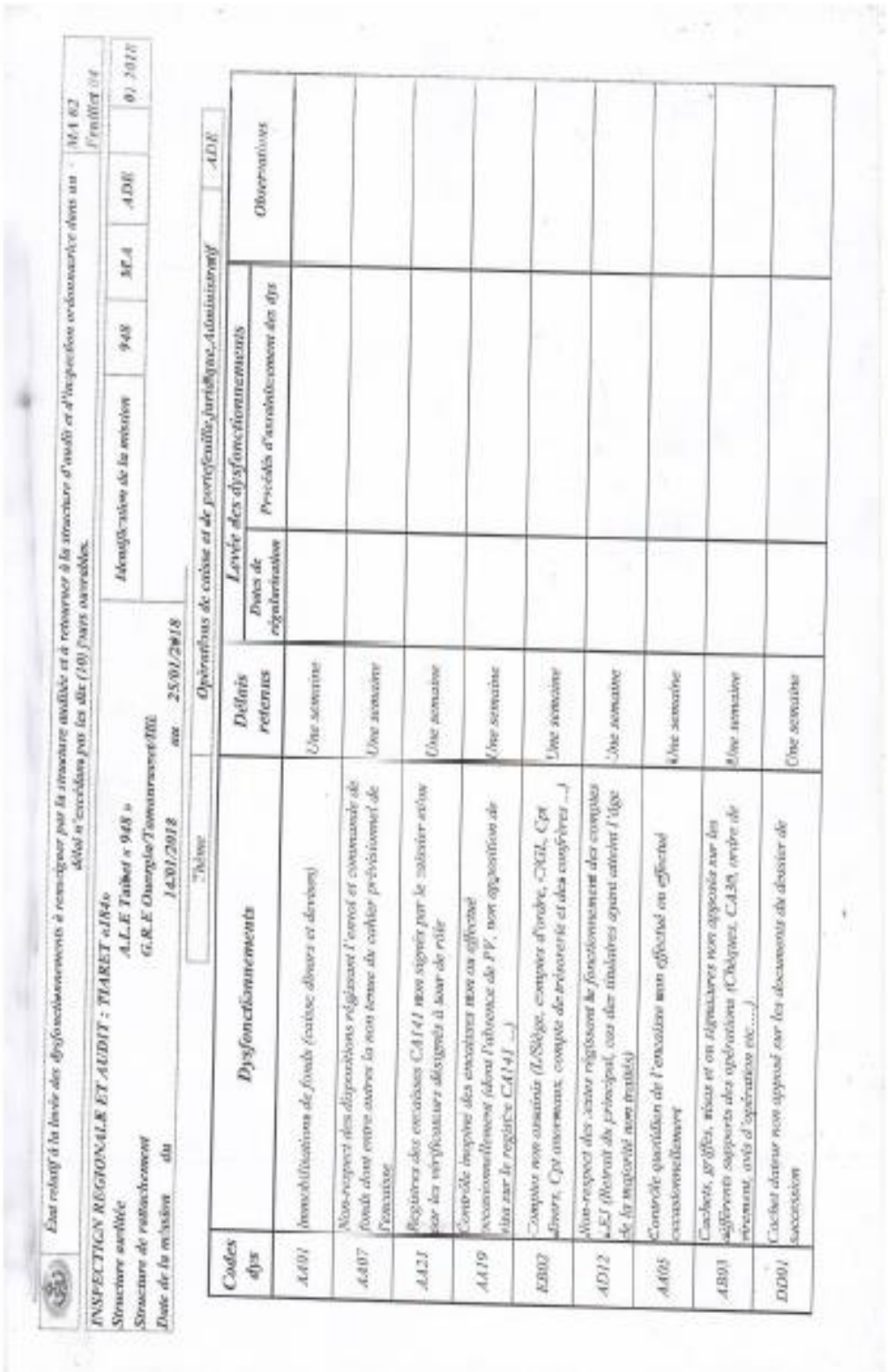

État relevé à la levée des dysfonctionnements à remarquer par la structure auditée et à retourner à la structure d'audit et d'inspection ordonnateur dans un délai n'excédant pas les dix (10) jours ouvrables. — MA 02 — Feuillet 04

INSPECTION REGIONALE ET AUDIT : TIARET «184»

Structure auditée : A.L.E Taibet « 948 »

Structure de rattachement : G.R.E Ouargla/Tiaret/«700

Date de la mission : du 14/01/2018 au 25/01/2018

Désignation de la mission | 948 | MA | ADE | 01/2018

Chèque | Opérations de caisse et de portefeuille/juridique/Administratif | ADE

Codes dys	Dysfonctionnements	Délais retenus	Levée des dysfonctionnements		Observations
			Dates de régularisation	Preuves d'assainissement des dys	
A401	Immobilisations de fonds (caisse divers et devises)	Une semaine			
A407	Non-respect des dispositions régissant l'envoi et commande de fonds dont entre autres la non tenue du cahier prévisionnel de l'encaisse	Une semaine			
A421	Registres des encaisses CA141 non signés par le saisir-ation sur les vérificateurs désignés à tour de rôle	Une semaine			
A419	Contrôle inopiné des encaisses non ou effectué occasionnellement (absence de PV, non opposition de visa sur le registre CA141 ...)	Une semaine			
E807	Comptes non soumis (LASlge, comptes d'ordre, CAL, Cpt divers, Cpt transmetteur, compte de trésorerie et des caisses ...)	Une semaine			
A012	Non-respect des seuils régissant le fonctionnement des comptes ASJ (Retrait du principal, cas des mineurs ayant atteint l'âge de la majorité non traités)	Une semaine			
A405	Contrôle quotidien de l'encaisse non effectué ou effectué occasionnellement	Une semaine			
A801	Cachets, grilles, index et ou signatures non opposés sur les différents supports des opérations (Chèques, CA39, ordre de virement, avis d'opération etc.....)	Une semaine			
D001	Cachet obturateur non apposé sur les documents du dossier de succession	Une semaine			

DD06	Compte des clients décédés non clôturés et/ou non assainis	Une semaine			
DD14	Non ou mal tenue du registre des successions	Une semaine			
EB17	Comptes anormalement débiteurs et/ou créditeurs	Une semaine			
DD02	Avoirs successoraux non transférés aux comptes divers appropriés	Une semaine			
DD09a	Application erroné des codes d'operation	Une semaine			
AC19	Compte pivot mal suivi, repère non vérifié, L/S non enregistrés L/S non pointés, visa d'authentification et cachet datear non apposé sur L/S...)	Une semaine			
DC09	Absence de lettre de garantie de restitution du livret retrouvé à signer par le client	Une semaine			
EA23	Locaux non entretenus et/ou ne répondant pas aux besoins d'exploitation	Une semaine			
DC08	Maintien d'opposition en dépit de l'existence de main levée	Une semaine			
EB10	Utilisation d'espèces pour le règlement des différentes factures (sonelgaz, etc.....)	Une semaine			

الملحق رقم (04)

نموذج لمنح قرض ANSEJ

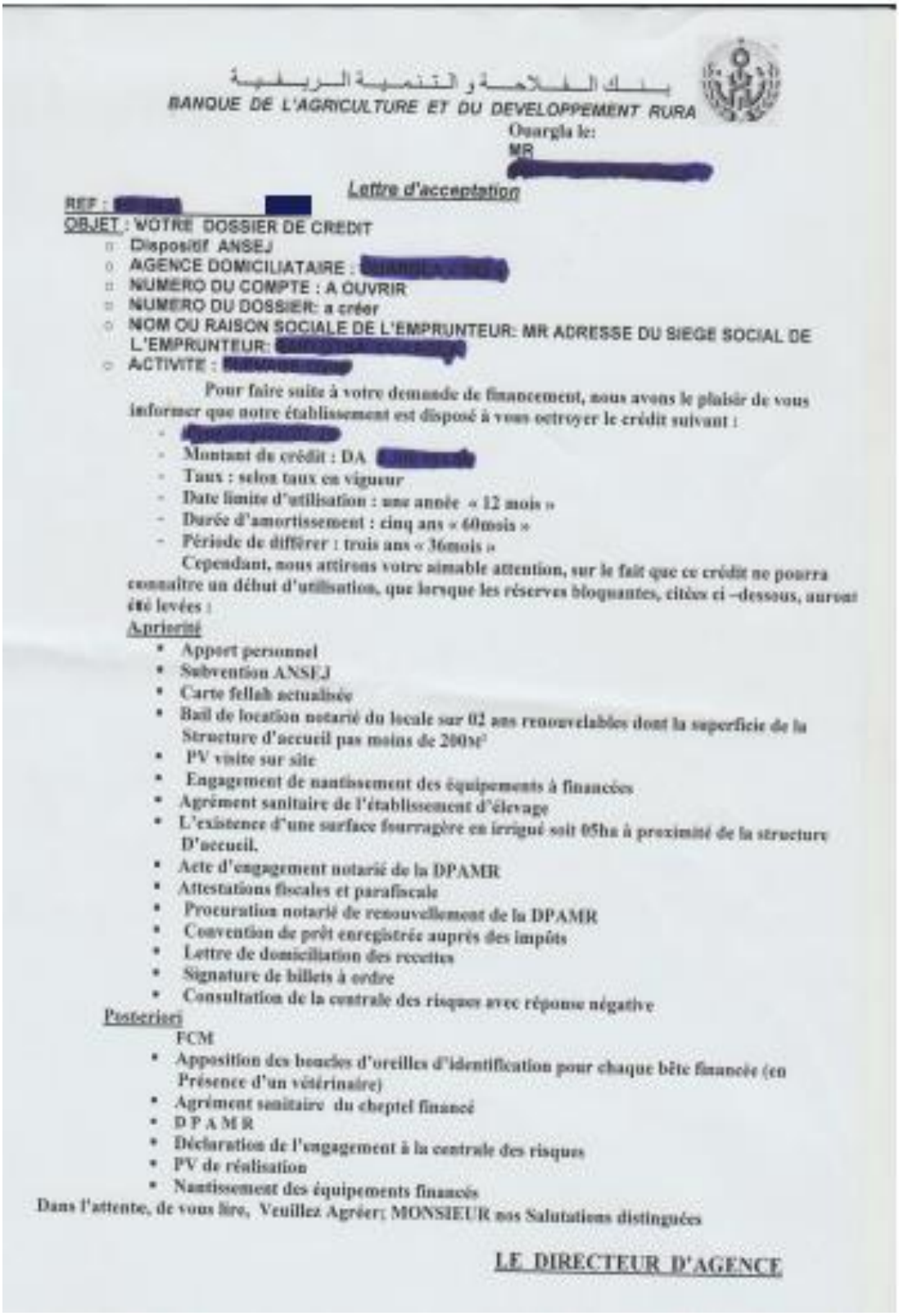

بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURA

Ouargla le:

MR [redacted]

Lettre d'acceptation

REF : [redacted]

OBJET : VOTRE DOSSIER DE CREDIT

- Dispositif ANSEJ
- AGENCE DOMICILIATAIRE : [redacted]
- NUMERO DU COMPTE : A OUVRIR
- NUMERO DU DOSSIER: a créer
- NOM OU RAISON SOCIALE DE L'EMPRUNTEUR: MR ADRESSE DU SIEGE SOCIAL DE L'EMPRUNTEUR: [redacted]
- ACTIVITE : [redacted]

Pour faire suite à votre demande de financement, nous avons le plaisir de vous informer que notre établissement est disposé à vous octroyer le crédit suivant :

- [redacted]
- Montant du crédit : DA [redacted]
- Taux : selon taux en vigueur
- Date limite d'utilisation : une année « 12 mois »
- Durée d'amortissement : cinq ans « 60mois »
- Période de différer : trois ans « 36mois »

Cependant, nous attirons votre aimable attention, sur le fait que ce crédit ne pourra connaitre un début d'utilisation, que lorsque les réserves bloquantes, citées ci –dessous, auront été levées :

Apriorité

- Apport personnel
- Subvention ANSEJ
- Carte fellah actualisée
- Bail de location notarié du locale sur 02 ans renouvelables dont la superficie de la Structure d'accueil pas moins de 200m²
- PV visite sur site
- Engagement de nantissement des équipements à financées
- Agrément sanitaire de l'établissement d'élevage
- L'existence d'une surface fourragère en irrigué soit 05ha à proximité de la structure D'accueil.
- Acte d'engagement notarié de la DPAMR
- Attestations fiscales et parafiscale
- Procuration notarié de renouvellement de la DPAMR
- Convention de prêt enregistrée auprès des impôts
- Lettre de domiciliation des recettes
- Signature de billets à ordre
- Consultation de la centrale des risques avec réponse négative

Posterieri

FCM

- Apposition des boucles d'oreilles d'identification pour chaque bête financée (en Présence d'un vétérinaire)
- Agrément sanitaire du cheptel financé
- D P A M R
- Déclaration de l'engagement à la centrale des risques
- PV de réalisation
- Nantissement des équipements financés

Dans l'attente, de vous lire, Veuillez Agréer; MONSIEUR nos Salutations distinguées

LE DIRECTEUR D'AGENCE

فهرس المحتويات

الاهداء	I
الشكر	II
الملخص	III
قائمة المحتويات	IV
قائمة الجداول	V
قائمة الأشكال	V
قائمة الملاحق	VI
مقدمة	ب
الفصل الأول: الاطار النظري للمراجعة الداخلية و نظام الرقابة الداخلية	
تمهيد	2
المبحث الأول: مفاهيم حول المراجعة الداخلية ونظام الرقابة الداخلية	3
المطلب الأول : ماهية المراجعة الداخلية	3
الفرع الأول : تعريف المراجعة الداخلية	3
الفرع الثاني : معايير واجراءات المراجعة الداخلية	5
المطلب الثاني : ماهية نظام الرقابة الداخلية	9
الفرع الأول : تعريف نظام الرقابة الداخلية	9
الفرع الثاني : دور المراجعة الداخلية في تقييم نظام الرقابة الداخلية	16
المبحث الثاني : الدراسات السابقة	19
المطلب الأول : الدراسات السابقة باللغة العربية والدراسات الأجنبية	19
الفرع الأول : الدراسات باللغة العربية	19
الفرع الثاني : الدراسات باللغة الأجنبية	21
المطلب الثاني : مناقشة الدراسات	22
الفرع الأول : أوجه الشبه	22
الفرع الثاني : أوجه الاختلاف	22
خلاصة الفصل	23
الفصل الثاني : دور المراجعة الداخلية في تقييم نظام الرقابة الداخلية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية – ورقلة –	
تمهيد	25
المبحث الأول : الطريقة والأدوات	26

المطلب الأول : طريقة ومنهجية الدراسة	26
المطلب الثاني : تقديم المؤسسة محل الدراسة	27
المبحث الثاني : تحليل ومناقشة نتائج الدراسة	34
المطلب الأول : تحديد هيئة المراجعة الداخلية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية	34
المطلب الثاني : تحليل ومناقشة نتائج الدراسة	39
خلاصة الفصل	41
خاتمة	43
المراجع	46
الملاحق	49
الفهرس	54